

محضر الجلسة رقم 677

التاريخ: الأربعاء 28 ذو الحجة 1430 (16 دجنبر 2009)

الرئاسة: المستشار السيد محمد الشيخ بيد الله رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وست دقائق، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الثالثة والعشرين صباحا.

جدول الأعمال: المناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 48.09 للسنة المالية 2010.

المستشار السيد محمد الشيخ بيد الله رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدتين المستشارتين المحترمتين،

السادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة للمناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 48.09 للسنة المالية 2010، والكلمة الآن للسيد مقرر لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، طبعاً في حدود 15 دقيقة لتلخيص هذا السفر الكبير، شكراً، الكلمة لكم.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية تنويهاً لبحثها بشأن مشروع قانون المالية رقم 48.09 للسنة المالية 2010، كما وافق عليه مجلس النواب.

وفي إطار الحوار المتبادل والدائم بين اللجنة والسيد وزير الاقتصاد والمالية، نسجل وننوه بالمبادرات الإيجابية، التي تعتبر مكسباً فريداً بالنسبة للجنة، ألا وهي مبادرة السيد وزير الاقتصاد والمالية في شهر يوليو من كل سنة بتقديم عرض حول مراحل تنفيذ الميزانية خلال الستة أشهر الأولى المنصرمة من السنة السالفة، وتحضير مشروع ميزانية

السنة الموالية، تبدي بمناسبتها اللجنة مجموعة من الاقتراحات التي تجد لها صدى واضحا في مضامين مشروع القانون المالية الموالي.

علاوة على أن مناقشة مشاريع قوانين المالية أمام مجلسنا الموقر تكتسي دوماً طابعاً متميزاً بالنظر إلى تركيبة المجلس، التي تضم نخبة من الهيئات المهنية والجماعات المحلية والمأجورين، لهم خبرة ودراية بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وتدير الشأن المحلي والجهوي، الأمر الذي يشكل قيمة مضافة حقيقية في مجال توجيه السياسات العمومية.

السيد الرئيس،

بتاريخ 19 نونبر 2009، قام السيد وزير الاقتصاد والمالية مشكوراً بتقديم عرضه أمام اللجنة، حيث استعرض فيه ظروف إعداد مشروع قانون المالية برسم سنة 2010، مستحضراً في ذلك مرتكزاته الأساسية ومستجداته البارزة، فضلاً عن إرفاق مشروع القانون المذكور بمجموعة من التقارير التي تتضمن معطيات ومعلومات وبيانات وإحصائيات في المجالات الاقتصادية والمالية والمؤسسات والمنشآت العامة والنفقات الجبائية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة وميزانية النوع الاجتماعي. وبنفس المناسبة، أتوجه بالشكر للسيد الرئيس والمكتب وأعضاء اللجنة وكافة السادة المستشارين على حرصهم الشديد على مواكبة أشغال اجتماعات اللجنة، التي بلغت 11 اجتماع، استغرقت ما يربو على 34 ساعة من النقاش والتحكيم والتدقيق في مضامين مشروع قانون المالية.

ونفس الشكر يوجه للسادة أطر وزارة الاقتصاد والمالية، وجميع أطر مجلس المستشارين على الجهود التي يبذلونها في سبيل تحسين ظروف تحضير مشاريع قوانين المالية، وتقديم المساعدة اللازمة لدراساتها.

وقد أكد السيد الوزير في عرضه على أن نص الخطاب السامي الذي ألقاه جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بمناسبة الذكرى 34 للمسيرة الخضراء، يشكل وثيقة تاريخية تؤكد العزم على التصدي للمناورات الانفصالية الهشة، وترسي قواعد تجسيد الحكم الذاتي على أرض الواقع بالأقاليم الصحراوية وفق منظور تنموي متكامل، يضمن المشاركة الفعالة لجميع فعاليات ساكنة المنطقة، وأشاد بالتقدم الحاصل في مجال حقوق الإنسان، واستعرض الظرفية الدولية

والوطنية التي تحكمت في صياغة توقعات المالية لسنة 2010، مقرا بأن تداعيات الأزمة العالمية تظل قائمة بالرغم من التدابير الاستثنائية المتخذة، من حيث تراجع معدل النمو الدولي بنسبة 1,1% وانخفاض حجم التجارة العالمية بنسبة 12%، ولازالت اختلالات التوازنات الماكرو اقتصادية مستمرة، وأضاف من جهة أخرى أن الاختيارات الكبرى المعلن عنها في مشروع قانون المالية لسنة 2010 المجددة للتوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والخطوط العريضة المتضمنة في البرنامج الحكومي، تروم الاستمرار في دعم دينامية النمو في اتجاه خلق فرص الشغل، والرفع من الأجور، وتعزيز الطلب الداخلي، والرفع من القدرة الشرائية للمواطنين، وتكثيف الاستثمار العمومي، علاوة على دعم القطاعات المصدرة المتضررة من الأزمة الاقتصادية العالمية، والرفع من وثيرة الإصلاحات، وتسريع إنجاز السياسات القطاعية لتعزيز تنافسية وجاذبية الاقتصاد الوطني، وفق منظور مجالي أكثر توازنا، وإيلاء أهمية قصوى للجانب الاجتماعي من خلال تقوية التماسك الاجتماعي بغية تأمين توزيع أفضل لثمار النمو، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، لاسيما في العالم القروي والمناطق الجبلية.

وأذكر أولا بالفرضيات التي بنيت عليها توقعات مشروع قانون المالية لسنة 2010، المتمثلة في متوسط نمو 3,5% مقابل 5,3 سنة 2009، متوسط تضخم 2%، متوسط سعر البترول 75 دولار أمريكي للبرميل، عجز الميزانية في حدود 4% من الناتج الداخلي الخام.

وثانيا بمجموع موارد الدولة البالغ 264 مليار و 93 مليون و 994 ألف درهم، ومجموع نفقاتها، أي الدولة، البالغ 277 مليار 5 مليون و 69 ألف درهم، وبما يناهز 163 مليار درهم، التي سترصد للاستثمار العمومي، أي بزيادة قدرها 20,4 مقارنة مع سنة 2009، وبمناصب الشغل المحدثة برسم الميزانية العامة للسنة المالية 2010 التي حصرت في 23820 منصب شغل.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت مضمين مشروع القانون المالي، وكذا المرجعيات

والفرضيات التي بني عليها، موضوع نقاشات مستفيضة من طرف

السادة المستشارين، تخللتها ملاحظات، واستفسارات، واقتراحات، همت المعطيات والمقتضيات التي جاء بها مشروع قانون المالية، وتداعياتها السياسية والاقتصادية والمالية، نلمح لخطوطها العريضة في هذا التقدّم، فيما تجدها مفصلة في الفقرة المتعلقة بالمناقشة العامة، ومناقشة المواد.

لقد تمت الدعوة إلى ضرورة إرساء ثقافة جديدة مبنية على شفافية الميزانية بمهام وبرامج واضحة، ومحددة، من أجل تحقيق أهداف ونتائج معينة، ونهج أسلوب تبسيط وتنسيق الانسجام بين مختلف مكونات قانون المالية، والإشارة إلى أن تقديم مشروع القانون المالي لسنة 2010 يأتي في سياق الأزمة المالية العالمية، وتحولاتها وتأثيراتها الاقتصادية.

لذا فإن الحكومة مطالبة باتخاذ الإجراءات التي من شأنها التحكم في المتغيرات الهيكلية، من أجل تخفيض عجز الميزانية في محيط يتميز بتقليل المدخيل الجمركية، وفي وقت تراجعت فيه مداخيل الخوصصة، وضغط صندوق المقاصة، وكتلة الأجور، كما أن الحكومة مطالبة بإعادة الاعتبار للمفهوم الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمراجعة مقوماتها على أسس جديدة محورها وهدفها المواطن، في إطار اقتصاد وطني له القدرة والمناعة ما يؤهله لتجديد هيكله وتحديثها، وضمان التفاعل مع المحيط الجهوي، وإشراك القطاع الخاص في تنفيذ البرامج التنموية في إطار إستراتيجية مندمجة الحلقات ومفتوحة على المحيط الدولي.

أما فيما يخص السياسة الجبائية والإصلاح الضريبي، فقد تمت الإشادة بالجهودات المبذولة من طرف الوزارة فيما يخص محاربة التملص الضريبي، وفي نفس الوقت تمت الدعوة إلى الحرص على تحقيق العدالة الضريبية، وتبسيط المساطر الجبائية.

وحرري بالذكر أن البعد الاجتماعي قد استأثر باهتمام كبير، لاسيما البرنامج الاستعجالي لقطاع التعليم، الذي تم اعتباره مخططا إستراتيجيا، يحدد مسار ومستقبل التعليم بالمغرب على المدى البعيد، وبخصوص قطاع الصحة تمت إثارة ما يعرف هذا القطاع من قلة الموارد البشرية، وغياب الحكامة الجيدة للارتقاء بالجمال الصحي.

كما أثرت مواضيع وقضايا لها ارتباط بالمخطط الأخضر، المرتبط بالقطاع الفلاحي، والمخطط الأزرق المرتبط بالقطاع السياحي، وإشكاليات الاستثمار، وأهداف البعد الجهوي للميزانية، إضافة إلى

ضرورة التعجيل بإصلاح المنظومة القضائية، ومواكبة سرعة وحركة الأوراش الكبرى المفتوحة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وفي إطار جوابه، أكد السيد وزير الاقتصاد والمالية على ضرورة تقوية المناعة لمواجهة مسببات الأزمة، وذكر بالمنهجية الواضحة للحكومة إزاء الرد على تحديات الظرفية الحالية، واعتمادها في المزج بين الإرادية والواقعية للحفاظ على دينامية النمو، وعلى الثقة في القدرات المتنامية للاقتصاد الوطني، ومستلزمات التنمية البشرية. كما أفاد بأن الاختيارات الاستراتيجية وأولويات المرحلة، تم تعزيزها بإمكانيات مالية في مستوى التطلعات والأهداف، وتبني الحكومة توجهها يربط بين ضرورة الحفاظ على التوازنات الأساسية، وتطوير التميز التنافسي المرتكز على الإستراتيجيات القطاعية، التي تعطي الوضوح للفاعلين الوطنيين والدوليين، في اتجاه تعزيز تموقع المغرب جهويا ودوليا، والتي من بين أهدافها تطوير مخططات التنمية الجهوية المندمجة في تفاعل وانسجام مع الأوراش المفتوحة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وسواها من المخططات القطاعية، ودعم القطاعات الاجتماعية، لاسيما قطاع التعليم من خلال ربطه بمتطلبات سوق الشغل والبحث العلمي وقطاع الصحة الذي أصبح يتوفر على إمكانات خاصة.

أما بخصوص الإصلاح الضريبي، فقد أكد السيد الوزير أنه قد تم الربط بين الإصلاح الضريبي وتحسين الدخل، إضافة إلى تحسين القدرة الشرائية للمواطنين، خاصة الفئات المعوزة أو ذات الدخل المحدود، والتي ستستفيد من إعفاء ضريبي، بينما تستفيد باقي الفئات من تخفيض سعر الضريبة على الدخل.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

هذا وتجدر الإشارة، إلى أن الحكومة قد أتت بتعديلات ترمي من جهة إلى منح امتيازات للسكن الاجتماعي خلال المدة المحددة ما بين 2010 و 2020، فتمثل في إعفاء المعشين العقاريين من الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل، وواجبات التسجيل والرسم

الخاص المفروض على الإسمت، والضرائب والرسوم المستحقة للجماعات المحلية، ورسوم التقييد في سجلات المحافظة العقارية، علاوة على تخفيض عدد الوحدات السكنية الواجب إنجازها في إطار اتفاقية مبرمة مع الدولة، من 1500 وحدة إلى 500.

ومن جهة أخرى إلى تمتيع المقتنين للسكن الاجتماعي بإعانة مباشرة من لدن الدولة بإرجاع الضريبة على القيمة المضافة المتعلقة بالسكن الاجتماعي المخصص لسكنائهم الرئيسية، المحددة مساحتها ما بين 50 و 100 متر مربع، مع الرفع من السقف المتعلق بثمن البيع من 200 ألف درهم إلى 250 ألف درهم.

كما أن القضايا الكبرى المرتبطة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنمية، التي تم التداول بشأنها في إطار مناقشة مشروع قانون المالية 2010 العاكسة لمواقف السادة المستشارين وملاحظاتهم واقتراحاتهم، ظهرت تجلياتها في مشاريع مقترحات التعديلات التي تقدم بها السادة المستشارون كالتالي:

أعضاء فرق الأغلبية: 34 تعديل؛

أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة: 19 تعديل؛

أعضاء فريق الاتحاد الدستوري: 17 تعديل؛

أعضاء الفريق الفيدرالي للوحدة والتعددية: 17 تعديل؛

المستشار السيد محمد ادعيدة 6 ديال التعديلات.

بلغ مجموع التعديلات 86 تعديل، قبل منها 21 تعديل، بينما دفعت الحكومة خمس مرات بالفصل 51 من الدستور، كما تم قبول التعديلين اللذين تقدمت بهما الحكومة.

وانصبت هذه التعديلات حول مواضيع مختلفة، إلا أن المادة 7 من

مشروع القانون المالي، المتعلقة بالمدونة العامة للضرائب، استأثرت

بالحظ الوافر منها، وترمي التعديلات المذكورة إلى مجموعة من

الأهداف، منها تمكين المواطنين ذوي الدخل المحدود والفقراء من

العلاج المجاني من بعض الأمراض، وفي هذا الإطار تم تقديم تعديل

يرمي إلى إحداث صندوق خاص بالأمراض المزمنة، وتشجيع دعم

المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ودعم

المقاولات الصغرى والمتوسطة بتخفيض الضريبة عليها من 30 إلى

25 %، والزيادة في مبلغ الخصم من أساس الضريبة برسم المصاريف

المرتبطة بالوظيفة أو العمل، وتمكين فئة واسعة من المأجورين من

الاستفادة من هذا الخصم، وبالتالي تدعيم الجهود الرامية إلى

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الكراسي الفارغة،

يسعدني أن أقدم أمامكم قصد المشاركة في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2010، وقبل كل شيء يهمني باسم الفريق الذي أتشرف برئاسته أن أوضح طبيعة مشاركتنا في مختلف أطوار مناقشة مشروع القانون المالي.

وفي البداية، لا بد من التذكير أن حزب الأصالة والمعاصرة سبق له مثل ما تعرفون أن صوت لصالح برنامج الحكومة الحالية عقب تصريح السيد الوزير الأول أمام مجلس النواب، نظرا للالتقاء حول عدد من النقاط الجوهرية، بين منظورنا الحزبي والتوجه الحكومي المعلن عنه وقتئذ.

واليوم ومن موقع المعارضة، يهمننا أن نوضح للسيد الوزير المحترم وللحكومة بأننا لا ننتقل في مناقشتنا هذه من رغبة في ربح سياسي ضيق، ولا نهدف إلى التسبب في إحراج مجاني، لا يدوم أثره إلا بقدر ما تدوم جلستنا هذه، إننا ننتقل من حاجة بلادنا، أكثر من أي وقت مضى، إلى نقاش هادئ رصين، كلما تعلق الأمر بقضاياها الكبرى، نقاش يساعدنا جميعا، أغلبية ومعارضة، على إيجاد الحلول، وتجاوز المشبطات، وكسب الرهانات المصيرية، التي لا تواجهنا نحن فقط، بل وسترتب عن معالجتنا إياها نتائج، ستسحب حتما على من سيأتي من بعدنا من أبنائنا.

وبعيدا عن أن نتوحي من مشاركتنا في هذا النقاش إلهاب المشاعر أو تسخين الجو أو تحقيق الانتصارات الصغيرة الضيقة أو حوض المعارك الدونكشوطية، فنحن اخترنا المعارضة، وقد نختار غيرها، لا ضد أحد، ولكن أساسا من أجل بلادنا ومصالحة أبنائنا، ولذلك لم نكن، ولن نكون شعبويين أو مزايدين، لن نكون مضامين للنوافل، حاملين للمعاول، بل مسؤولين فيما نقوله بنائين فيما نفعله.

لقد حرصت على التذكير بهذه الضوابط والقيم المحددة لهويتنا كحزب معارض، وكوافد مجدد من أجل أن أضع مسافة مع معارضة أخرى، هي بحجم المسافة القائمة بين مشروعين مجتمعين مختلفين، بل

التخفيض من الضريبة على الدخل، وتوسيع قاعدة الإعفاء من الضريبة على الدخل ليشمل شريحة أوسع من صغار الموظفين والأجراء، اللذين تراجعت قدرتهم الشرائية بسبب غلاء المعيشة.

وتنظيم المساطر فيما يتعلق بالنزاعات الضريبية بين الملمزم وإدارة الضرائب، وتمكين الشركات التي حصل لها عجز عن الاستفادة من التدبير التحفيزي، المتعلق بالتخفيض من الضريبة بمبلغ يساوي نسبة 20 % من الزيادة في رأسمالها، وذلك قصد التخفيف من الضغط الجبائي على هذه الشركات، وتقوية هيكلتها المالية، وكذلك تمكين الجماعات المحلية من موارد مالية مناسبة قصد القيام بالأدوار التي كانت منوطة بالدولة في إطار الجهوية واللامركزية، وإحداث حساب خصوصي للتكافل العائلي (الاجتماعي) تطبيقا لمقتضيات مدونة الأسرة، الذي أثار نقاشا حادا واهتماما من لدن السادة المستشارين على اختلاف مشاربهم السياسية والنقابية، وكان محط تعديلات عكست الاختلاف حول طريقة تمويل هذا الصندوق، والآمر بالصرف، والمستفيدين منه، لكن في نهاية المطاف توصلت اللجنة إلى صياغة تعديل توافقي للمادة 16 مكرر المعنية، كان محط إجماع اللجنة، يقضي بتأجيل العمل بهذا الصندوق إلى فاتح يناير 2011، وذلك بعد صدور قانون يحدد موارده، وشروط ومساطر الاستفادة من دعمه، والأميرين بصرفه.

وخلال الاجتماع المنعقد يوم الخميس 10 دجنبر 2009، وافقت اللجنة على مجموعة من التعديلات المقدمة، وعلى مواد مشروع قانون المالية وفق جدول نتائج التصويت، المرفق بهذا التقرير.

هذا وقد وافقت اللجنة على مشروع قانون المالية رقم 48.09 للسنة المالية 2010، كما عدل بالنتيجة التالية:

الموافقون = 11؛

المعارضون = لا أحد؛

المتنعون = 6.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للمستشار المحترم على تقريره، نمر الآن إلى مداخلات السادة رؤساء الفرق والمجموعات، والكلمة للسيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، في حدود خمسين دقيقة.

ومتناقضين، مشروع ديمقراطي، يتخذ من الحداثة أفقا، جئنا كحزب من أجل دعمه وإثراء وإغناء مضامينه، ومشروع آخر يتعامل مع الديمقراطية بمنطق ميكيافيلي، ويمارس معارضة شعبية من خلال ترويج خطاب أخلاقي زائف، خطاب يركز على دغدغة المشاعر الدينية للمغاربة من أجل تحقيق أهداف وغايات سياسية ضيقة. إننا ندرك أن مناقشة مشروع القانون المالي هو مناسبة حقيقية لطرح التساؤلات التي تترك كل مواطن غيور، وكل من يحمل على عاتقه قسطا من المسؤولية، كيفما كان نوعها وحجمها، فخلف الأرقام والجداول هناك الأسئلة التي يطرحها كل مواطن على نفسه، أسئلة طرحناها على السادة الوزراء أثناء مناقشتنا للميزانيات القطاعية، ولم يقدموا بشأن معظمها أجوبة مقنعة في معظم الحالات. وسمحوا لي أن أذكر ببعضها على سبيل المثال لا الحصر لأنها كلها أسئلة مؤرقة تطوقنا جميعا، فنحن كما تعلمون، لسنا هنا تشريفا أبدا، بل تكليفا، بكل ما يعنيه ذلك من واجب تقديم الحساب المعنوي والأخلاقي قبل السياسي، يحق لكل مواطن ويحق لنا أن نجهر بأسئلته ونحن نواجه الأرقام والجداول:

هل بدل القانون الجديد جهدا ملموسا وحقيقيا من أجل ترشيد النفقات ومحاربة التبذير؟

هل اقترح القانون الجديد سياسات مناسبة لتنمية مناعة الاقتصاد؟

هل فكر واضعو المشروع في عقلنة شبكة الأجور؟

ما هو المجهود المبذول من أجل إعطاء الأولوية للقطاعات الاجتماعية، أكانت في قطاع الصحة أو السكن أو الشغل أو التعليم؟

هل هناك إجراءات ملموسة من أجل محاربة اقتصاد الريع؟

هل هناك اجتهاد في اتجاه إرساء أسس عدالة جبائية حقا؟

وما نصيب الأوراش الكبرى من مضامين المشروع؟

هل هناك استحضار وجواب شاف، ولو جزئي عن معضلات المهشاشة الاجتماعية؟

هل في المشروع ما يوحي باستحضار الجواب الشافي، الذي طال انتظار المواطنين فيه، والمتعلق بالحالة السلبية التي يوجد عليها إعلامنا السمعي - البصري، الذي لم يستطع إلى الآن أن يواكب الديناميات الإصلاحية التي تعرفها بلادنا، رغم ما رصدت له من إمكانيات مادية ومن ترسانة قانونية؟

هل في المشروع ما يوحي بأن هناك وعيا جديدا بحجوية النهوض بالثقافة الوطنية لكونها الدرع الواقعي لهويتنا وتفردنا وأصالتنا؟

هل هناك وعي كاف بأهمية الحفاظ على ذاكرتنا الوطنية بكل أشكالها؟

هل المشروع يستحضر سياسات عدم الإفلات من العقاب، والحفاظ على المال العام؟

هل يستحضر المشروع واحدة من أقوى وأهم خلاصات وتوصيات تقرير الخمسينية، ألا وهي حاجة بلادنا إلى إشاعة ثقافة وقيم الحكامة المؤسساتية في مختلف دواليب الإدارة ومناحي الحياة العامة؟

هل يستحضر المشروع أهمية الإسراع بإصلاح القضاء، بالنظر إلى الأهمية المزدوجة للموضوع، أكان من زاوية حق انتصاف المواطنين، أم من زاوية إرساء ثقافة المستثمرين في بلادنا؟

والدبلوماسية المغربية، هل تم التفكير في تجاوز إحتلالاتها وأعطائها حتى تصبح دبلوماسية مناضلة، يقظة، مقدامة وفعالة؟

والتعليم، ونحن نستحضر طبعاً الأهمية التي أعطيت له، والإمكانيات الهائلة المرصودة له، عبر المخطط الإستعجالي، هل تم التفكير في طريقة تسمح للمواطن والبرلماني من تتبعه وتتبع نتائجه بشكل دوري؟

وأخيراً وليس آخراً، هل انتهت الحكومة - حقيقة - إلى أن مشروع القانون المالي قد جاء متزامنا مع بداية عشرية جديدة في العهد الجديد بكل ما تحمله من دلالات ومغازي، وبكل ما تنطوي عليه من أسئلة واستحقاقات جديدة ومتجددة؟

وهل عكس هذا المشروع، فعلا وليس قولاً، ما تتطلبه أسئلة ورهانات العشرية الثانية من جرأة ومبادرة وإقدام ويقظة واستشراف؟

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السادة المستشارون المحترمون،

لأن المناقشة السنوية لمشروع قانون المالية تعتبر لحظة أساسية لتشريح ومساءلة السياسات العمومية، وإبراز تباين المرجعيات ما بين الفاعلين الحزبيين، على اعتبار أن الاختيارات المالية هي في النهاية انعكاس للاختيارات السياسية، وأداة لها في نفس الوقت، فإنني أرى من واجبي، وفي إطار مناقشة فريقي لهذا المشروع، عدم الاقتصار على

الوقوف عند هذا الرقم أو ذاك بشكل تجزيي، بل محاولة الوقوف على بعض الدلالات والأبعاد السياسية للبنية العامة للمشروع، وذلك من أجل إثارة أسئلة عميقة، تكاد تكون غائبة أو مغيبة في نقاشاتنا العمومية، التي تعاني -أي النقاشات العمومية- هي الأخرى من الكثير من الوهن، أسئلة حول السياسة الاقتصادية للحكومة، ونموذج أو براديكيم (paradigme) التنمية التي تتبناه، إذا افترضنا أن لها أصلا تصورا في هذا الصدد.

لماذا اخترنا في حزب الأصالة والمعاصرة هذه الزاوية بالذات من التحليل؟

لأنه حينما تم الإعلان عن تشكيل هذه الحكومة، تبين أن قطاع المالية حمل إسما جديدا، فعوض وزارة المالية والخصوصية، تم إطلاق إسم وزارة الاقتصاد والمالية، ولاشك أن إدماج البعد الاقتصادي والتنصيب عليه في هذا القطاع، لم يكن مجرد فذلكة لغوية أو رغبة في تجديد الإسم، كما أن ترتيب أولوية الاقتصاد على المالية، كانت له - فيما نعتقد- مرتكزاته وأبعاده، أي أن تدبير المجال المالي لا يمكنه أن يتم إلا تحت مظلة منظور اقتصادي شمولي، يحظى فيه التفكير الاقتصادي الإستراتيجي بالأولوية.

إن هذه التراتبية، تجعل السياسة المالية أداة لخدمة المنظور الاقتصادي الشمولي، وآلية لدعم تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية وتنزيلاتها القطاعية، وإذ ذاك فقط يمكن الاطمئنان إلى أن السياسة المالية ستساهم فعلا في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود والتنمية في مختلف أوجهها، وعلى رأسها التنمية البشرية.

هذه هي الفلسفة التي كانت وراء استحداث إسم وزارة الاقتصاد والمالية، وعلى هذا الأساس، فإن قراءتها للمشروع إنطلقت من ثلاثة زوايا متداخلة ومتكاملة في نفس الوقت.

الزاوية الأولى، تتعلق بمدى تجاوب وتفاعل هذا المشروع مع الأوراش والديناميات الإصلاحية الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا على مدى العشرية الأخيرة، والتي تستعد أن تنخرط فيها في سياق بداية عشرية ثانية.

وهذه الزاوية، سمحت لنا في مختلف أطوار مناقشتنا لمشروع القانون المالي بأن نطرح أسئلة جوهرية من قبيل: ما مدى تجاوب الحكومة مع هذه الأوراش؟ ما هو إيقاع هذا التجاوب؟ ما هي مستويات هذا التجاوب؟ ما هو مفهوم الزمن لدى الحكومة؟

أما الزاوية الثانية، فهي مرتبطة بمدى وفاء أو عدم وفاء المشروع بالالتزامات والتعهدات التي قطعتها الحكومة على نفسها أمام الرأي العام الوطني.

وفي هذا الصدد، وانطلاقا من هذه الزاوية، طرحنا أسئلة كبرى حول ما نسميه بالمنحنى البياني لوفاء الحكومة، هل يتخذ هذا الوفاء نمطا تصاعديا، أم نمطا ثابتا ومستقرا، أم نمطا تراجعيا؟

وطرحنا كذلك انطلاقا من هذه الزاوية، أسئلة أخرى بشأن توقعات إنجاز الحكومة لالتزاماتها أمام الرأي العام الوطني خلال ما تبقى من عمرها المفترض.

أما الزاوية الثالثة في قراءتنا التي اعتمدها في مقاربتنا للمشروع، فهي تتعلق بمدى استيعاب المشروع وتمثله للفرص التي يتيحها النظام الاقتصادي المعولم، ذلك أنه في مقابل الإكراهات والتحديات البنيوية والظرفية التي ينطوي عليها هذا النظام، وفي مقابل التداعيات والتبعات التي نشأت وتنشأ عن الأزمة الاقتصادية والمالية التي عصفت بكبريات وصغريات الاقتصاديات، هناك بالتأكيد فرص، سواء أكانت ماثلة أم كامنة، يتعين التقاطها والاستفادة القصوى منها.

وفي هذا السياق، استحضرنا ما ورد في إحدى الخطب الملكية،

حينما أشار جلالتة إلى أن الأزمة (مهما كان حجمها لا ينبغي أن تكون مدعاة للانكماش، وإنما يتعين أن تشكل حافزا على

الاجتهاد، لأنها تحمل في طياتها فرصا يجب العمل على استثمارها، وذلك بمبادرات اقتصادية مقدامة، تتوخى تعزيز الموقع الاقتصادي الجهوي والعالمي للمغرب) انتهى كلام جلالة الملك.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمون،

تأسيسا على المنطلقات السابقة، وبناء على المنظور الذي حددناه لأنفسنا في متابعتنا ومقاربتنا لمشروع القانون المالي، نسجل بكل أسف واستغراب كذلك، وهذه واحدة فقط من الخلاصات العامة التي انتهينا إليها من خلال قراءتنا للمشروع.

نسجل أن نفس المنطق، نفس العقلية التي هيكلت السياسة المالية في السابق، بقيت هي هي، مستمرة دون أدنى تغيير في العمق، بكل ما ميزها من هيمنة مفرطة للنظرة التكنوقراطية، ومن غياب ملحوظ للنفس الإبداعي، فإذا أخذنا مثلا الميزانية العامة، ونحن عندما نتحدث

هذا المنحى ما هو في حقيقة الأمر سوى تجل من تجليات المنطق الحاسبي الصرف الذي تحكم في إعداد مشروع القانون المالي. اليوم، وبعد أن استمعنا لجوابكم، السيد الوزير، وقرأنا الأجوبة الكتابية التي وافيتمونا بها، وبعد استماعنا خصوصا لأجوبة السادة الوزراء، كل في مجال القطاع الذي يعنيه، يؤسفنا أن نعلن تشبثنا بتلك الملاحظة التي أثارناها، ونقول: نعم ليس للحكومة بوصلة واضحة، ليس للحكومة تصور متماسك وناضح عن النموذج الاقتصادي الجدير بأن تتوفر عليه أمة معترزة بأصالتها الضاربة الجذور في التاريخ، والمتطلعة بقيادة ملكها الثابر والمقدام للانخراط في أفق الحدائة الأرحب والشاسع.

وحتى لا يبقى كلامنا نظريا أو تعويما، ودون أن أكرر ما قدمناه، وما قدمه زملائي في الفريق من حجج وأدلة أثناء مداخلتنا في لجنة المالية، يمكن أن نشير هنا إلى معطين أساسيين برزا في الأيام الأخيرة، ويؤكدان صواب الأطروحة التي قدمناها، فبعد مناقشتنا داخل لجنة المالية شاعت الصدف أن يتم الكشف عن دراستين رسميتين في منتهى الأهمية، جاءت لتعزيز ما سبق وذهبنا إليه، أي غياب نموذج تنموي وطني أو على الأقل عدم نجاعة النموذج التنموي الذي تبناه الحكومة. الدراسة الأولى، وقد ظهرت قبل 3 أو 4 أيام، قامت بها وزارة التجارة الخارجية حول نوعية السلع والمواد المستهلكة في بلادنا وحول مصادرها، وجاءت نتيجة الدراسة حقيقة صادمة، حيث تبين الدراسة أن 66% من المواد المستهلكة سنة 2008 هي مواد مستوردة، فيما لم تكن هذه النسبة تبلغ 40% سنة 2003.

الدراسة الثانية، فقد أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط حول حجم الاقتصاد غير المهيكل في بلادنا، وسنأتي فيما بعد إلى ذكر بعض مضامينها لارتباطها بجوانب تطرقنا إليها في سياق مناقشة مشروع القانون المالي.

لنعد الآن إلى الدراسة الأولى، التي وجدنا أنها تؤكد الأطروحة التي سقناها في سياق مناقشتنا للميزانية، المزعج حقيقة هنا ليس فقط رقم 66% كنسبة للسلع المستوردة، بل المزعج هو التطور التصاعدي -إن لم أقل الصاروخي- لهذه النسبة، حيث ارتفعت بنسبة النصف في ظرف 5 سنوات، أي أن السياسات المتبعة طوال هذه المدة لم تنجح في تأهيل المنتج المغربي من حيث الجودة والاستجابة للمعايير الدولية،

عن الميزانية العامة، فإننا نتحدث عن قلب المشروع، سنجد أن بنيتها تتكرر كل سنة دون تغيير، أي أن ما يعادل 60% تذهب إلى التسيير، والباقي أي 40% تنوزع بين الاستثمار، اللي أعطاه مشروع القانون المالي 23% وأداء مستحقات الديون اللي أعطاه المشروع 17%.

والأدهى في هذا أن المشروع الحالي يأتي بعد انفجار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وهي الأزمة التي كانت انعكاسها على المغرب واضحة، ومع ذلك فإن بنية الميزانية لم تتغير، أي أن الميزانية، ميزانية ما بعد انفجار الأزمة، لا تختلف في جوهرها ولا في شكلها عن ميزانية ما قبل الأزمة، وهنا في ما نعتقد أصل الداء، أي أن السياسة المالية غير مرتبطة بالتطورات الاقتصادية التي تعرفها البلاد، ويعرفها محيطها الجهوي والدولي الشديد السرعة والبالغ التعقيد.

وبناء على ما سبق، وبناء على ما سيأتي توضيحه لاحقا في هذه المداخلة، بدا لنا أننا لم نكن مخطئين حين اعتبرنا مشروع القانون المالي بمثابة وثيقة محاسبية، تهتم فقط بتسطير المداخل والمصاريف، مع المراقبة الدائمة والمستمرة -طبعاً- للتوازنات الماكرو اقتصادية.

اسمحوا لي، السادة الوزراء المحترمين، بأن نبدأ الآن بفحص وتقييم الأسئلة الجوهرية التي طرحناها في لجنة المالية، وفي مختلف أطوار المناقشة بشأن النموذج التنموي الذي نعتبره مركزيا في اهتماماتنا.

لقد لاحظنا أن إجابات السيد الوزير المحترم، على الأقل الإجابات التي سلمت إلينا مكتوبة، جاءت في معظمها على شكل سرد لتطورات قطاعية ومبادرات، بعضها عملي، نتمنه، وأغلبها تعبير عن النوايا، لا ترقى في مجملها إلى سياسيات قطاعية متحكم فيها من منظور تصور عام، يهيكل مختلف المبادرات وفق معادلة التداخل والتكامل، التي يفترض أن تصب في الأهداف المحددة على المدين القريب والمتوسط، أهداف قابلة للقياس بمؤشرات محددة سلفا، ومؤشرات تنحو كلها إلى تحقيق أهداف بعيدة المدى، تشكل الحصانة والمناعة الاقتصادية جوهرها.

تذكرون، السيد الوزير المحترم، أن واحدة من الملاحظات التي أثارناها في إطار لجنة المالية، هي الملاحظة المتعلقة باعتماد المشروع لسياسات قطاعية في غياب منطق التداخل والتناغم والانسجام بينها، ومن دون أن تكون مؤطرة بمخطط اقتصادي شمولي، وقلنا وقتئذ بأن

وهذا دليل، من جملة أدلة أخرى سآتي على ذكرها، عن عدم نجاح هذه السياسات في تأهيل المقاول المغربية ذاتها.

ماذا يعني هذا بالنسبة للاقتصاد الوطني؟ إنه يعني ببساطة أن اختلال الميزان التجاري في تفاقم مستمر، مع ما يعنيه ذلك من تأثير على ميزان الأداءات، يعني كذلك أنه لا وجود في الأفق المنظور على الأقل لإمكانية فعلية لقلب المعادلة في اتجاه تقليص الاستيراد مقابل التصدير.

وفوق هذا وذاك، هذا يعني أن الرهان على دعم الاستهلاك كآلية رئيسية لتحقيق النمو ومن ورائه التنمية، وهو واحد من ركائز المشروع، يعني أن واحدا من الركائز التي بنت عليها الحكومة مشروع قانون المالية هو رهان مغلوط، لن نعود للتفصيل مرة أخرى في هذه المسألة، فنحن نعتبر أن دعم استهلاك الأسر مسألة مهمة وواجبة، شريطة أن لا يعتمد كإستراتيجية رئيسية، مادام لن يساهم في دعم ورفع الإنتاج الوطني، ي بقدر ما سيعمل على مزيد من دعم الإنتاج لدى البلدان التي نستورد منها أغلب السلع الاستهلاكية، ما يعني أوتوماتيكي مزيدا من تعميق اختلال الميزان التجاري، ومزيدا من تصدير العملة.

ودعوني ألفت انتباهكم، السادة الوزراء المحترمون، إلى أن الهامش الذي تستفيد منه الدولة من خلال المداحيل الضريبية على الاستهلاك، لا يعادل ما تخسره الدولة بفعل استمرار تدني فعالية النسيج الإنتاجي الوطني، بحكم أن هذا الأخير يرتبط بالتشغيل، وبضمان مداخيل أكثر أهمية، كالضرائب على الشركات والضريبة على الدخل، بل ويرتبط، وهذا هو الأهم، بإنتاج الثروة على المستوى الداخلي، مادام - كيف كنتقول النظريات الاقتصادية- مادام إنتاج الثروة هو الأصل مقارنة مع الاستهلاك، فأية آية معكوسة هذه التي تحاول الحكومة إقناعنا بصديقيتها وصوابها؟

إن هذا المنظور، السيد الوزير، هو بالذات ما يجعلنا لا نوافقكم الرأي حين تعتبرون أن السياسات القطاعية تشكل نموذجا تنمويا، على اعتبار أن الأمور بخواتمها، وهذه الخواتم تقدمها لنا الأرقام بعيدا عن كل موارد، وبعيدا عن كل لف أو دوران، من خلال مؤشرات عامة هي بمثابة حكم واقعي تجريبي على فشل السياسات القطاعية، نظرا لفقدانها عنصر التناسق الإيجابي، المحدد ببوصلة بعيدة المدى.

السيد الوزير

إن من هذه المؤشرات الدالة فيما نحن بصدد الحديث عنها، مؤشر آخر جاء على لسانكم، وله دلالة قوية ومكثفة تدعم موقفنا، وتضفي مزيدا من الشكوك حول نجاعة النموذج الاقتصادي الذي تتبناه الحكومة، المؤشر الذي نتحدث عنه هنا، هو المؤشر الوارد في الجدول المتعلق بتطور النمو حسب القطاعات، وهو الوارد في الصفحة 14 من الكتاب الذي وافيتم به السادة المستشارين، نحن عندما رجعنا إلى هذا الجدول، وعندما وضعناه على محك النقد والتساؤل، لاحظنا هيمنة مفرطة للقطاع الثالث، أي قطاع الخدمات، حيث يشكل تقريبا ثلثي الناتج الداخلي الخام، وهذا يعكس التطور غير المتوازن للقطاعات الإنتاجية، خاصة أن القطاع الصناعي لا يشكل بحسب الجدول والأرقام التي أعطيتمونا سوى 27%، والقطاع الأول أي الفلاحة 15%، هذا النمط المختل، الذي يتميز هيمنة مفرطة للقطاع الثالث، يثير تساؤلات جوهرية بالنسبة لمستقبل بلادنا، بمعنى هل يتعلق الأمر باختيارات صائبة مقارنة مع مؤهلات الاقتصاد الوطني؟ هل هذا يعني أن القطاع الثالث هو الذي سيكون قاطرة للنمو بالنسبة لبلادنا؟ إن هذا الوضع، أي الحضور والطغيان القوي للقطاع الثالث، يتناقض مع ما صرحتم به السيد الوزير، حيث أعلنتم توجهكم نحو تنويع الاقتصاد الوطني، وقد كانت مفردة التنويع حاضرة بقوة في كل خطاباتكم، والحالة هذه أن القطاع الثالث انتقل من 52,1% من الناتج الداخلي الخام سنة 1998 إلى ما يزيد عن 55% سنة 2008، فعن أي تنويع، وأي تنويع وأي مناعة للاقتصاد الوطني هذه التي تتحدثون عنها؟ ونحن نلاحظ التطور المفرط للقطاع الثالث، ياريت لو كان هاذ القطاع الثالث يتطور بموازاة مع تطور القطاع الثاني اللي هو أساسي.

نحن في منظورنا، وقد قلنا ذلك في المداخلة، في منظورنا، يجب أن يكون التطور متوازنا لجميع القطاعات الإنتاجية، مع رد الاعتبار لقطاع الصناعة، لاعتبارات عديدة أكتفي بذكر اعتبارين فقط: أولا، أنه حتى إذا اعتبرنا أن القطاع الثالث يعد قاطرة لنمو الاقتصاد الوطني، فإن القيم المضافة التي يتم خلقها من خلاله هي متأتية ليس من الإنتاج، ولكن من التوزيع وإعادة التوزيع، وهي متأتية أيضا من الاستيراد، الذي يتسبب في تفاقم عجز الميزان التجاري كما أسلفنا؛ الاعتبار الثاني، كما أن استيراد الخدمات لا تتحكم فيه الدولة، وإنما يرتبط بالسوق المحلية، وفي عدة حالات لا يكون هذا الاستيراد

نافعا للاقتصاد الوطني، لتنافسيته غير الشريفة، وكذا لاعتبار آخر مرتبط بمدى جودة المنتجات المستوردة.

إن هذا النموذج القائم، والذي تدافع عنه الحكومة، يكرس ما يمكن أن نسميه ببرانية الاقتصاد الوطني (extraversion de l'économie nationale)، حيث يرتبط هذا الأخير بدرجة كبيرة بالواردات التي تستعمل كمدخلات (inputs) ودرجة التصدير عالية، وهو ما يعني تحويل قيم مضافة نحو الخارج.

وبعبارة أخرى، إن هذا النموذج يؤدي إلى استيراد آليات التجهيز والمدخلات والمواد الأولية، وإعادة تصديرها بقيمة مضافة محلية ضئيلة جدا، وهذا ما يجعل أن الصادرات المغربية مرتبطة إلى حد كبير وبصفة هيكلية بالواردات، وذلك لضعف الإنتاج المحلي.

ولا يمكن، ولا شك أنكم مقتنعين بهذا السيد الوزير، ولكن الحكومة عندها منطق، لا يمكن حسب هذا النموذج أن نغزو الأسواق الخارجية باستيراد جميع ما نحتاجه من مواد وإعادة تصديرها دون قيمة مضافة مهمة، ودون توفر كفاءات بشرية جراء قيام منظومة تعليمية ذات جودة، لاسيما أن جميع نماذج النمو تؤكد بأنه لا يمكن أن نؤسس لنموذج اقتصادي ناجح دون الاستثمار في الرأس المال البشري.

السيد الوزير المحترم،

أنا أميل إلى الاعتقاد الآن بأن هناك سؤال يدور في ذهنكم، وفي ذهن السيد الوزير، وفي ذهن السادة المستشارين، ولا ربما تتساءلون ماذا يقترح حزب الأصالة والمعاصرة؟ ما هو البديل الذي يقترحه؟ نحن نعتقد، وقد أكدنا ذلك في مناسبات مختلفة، بأن واحدا من الأعطاب المزمنة التي نشكو منها، نحن المغاربة، هي غياب أو ضعف النقاش العمومي، والحكومة التي لا تزال سجيبة قوالب فكرية تقليدية، الحكومة المتراخية التي لا تواكب بالسرعة القصوى، وسأعود إلى مفهوم الزمن عند الحكومة، التي لا تواكب بالسرعة القصوى الديناميات والأوراش الإصلاحية التي يطلقها ويفجرها ملك البلاد في كل المستويات، تتحمل فيها -أي في ضعف النقاش العمومي أو غيابه- القسط الأوفر من المسؤولية، نحن ندعو إلى فتح نقاش عمومي حول أسئلة النموذج الاقتصادي الذي نريده لبلادنا، أسئلة النموذج التنموي الجدير بهذه الأمة.

وفي انتظار ذلك، نحن نعتقد جازمين بأن الملاحظات والإشكالات التي أثارناها، تبين بأن هناك حاجة ماسة، أكثر من أي وقت مضى، إلى صياغة وبلورة تعاقد جديد بين القطاع العام والقطاع الخاص، بحيث أن الجهود الذي تبذله الدولة على مستوى تعزيز البنية التحتية، يجب أن يرافقه التزام القطاع الخاص عبر الاستثمار المنتج أي توازن وتوازي بين الاستثمار العمومي في البنية التحتية والاستثمار الخاص المنتج.

السيد الوزير المحترم،

هاهنا بالضبط يجب أن نذكركم بأننا طرحنا أثناء مداخلتنا في لجنة المالية، بالإضافة إلى 28 سؤالا، بالإضافة إلى 18 ملاحظة نقدية تتعلق بفرضيات وتوقعات وركائز مشروع القانون المالي، بالإضافة إلى كل ذلك، طرحنا عددا من المقترحات، وأثرنا انتباه الحكومة إلى ما نعتبره بتواضع آفاق جديدة للعمل، ونبهنا إلى أن هناك مسالك جديدة يتعين أن نمتلك جرأة السير فيها.

ومن المؤسف حقا، أننا لم نعثر في الكتاب الذي ضمنتهم فيه أجوبتكم، والذي وزعتموه على السادة المستشارين، لم نعثر على أجوبة واضحة بشأن معظم تلك الأسئلة، وأنا عدت إلى المداخلة التي قدمناها، واستخرجنا منها هذه المعطيات، كم هي الأسئلة التي طرحنا؟ شحال من الملاحظات النقدية؟ شحال من الاقتراحات؟ شحال البدائل التي طرحنا؟ شحال من المسائل التي طرحنا؟ ووجدت عند استماعي إلى جوابكم، وعند قراءتي لجوابكم المكتوب بأننا لم نجد فيها أجوبة واضحة بشأن عدد منها، إن لم أقل بشأن معظمها. كنا نتمنى حقيقة أن نعرف رأيكم فيها، سواء لجهة تأكيدها أو لجهة تنفيذها ودحضها، كما أنه من المؤسف، ومن المدهش أيضا، أن فريقنا، زملائي في الفريق طرحوا العشرات من الأسئلة، وقدموا العديد من المقترحات البناءة للسادة الوزراء أثناء مناقشتنا للميزانيات القطاعية، ولم يكلف السادة الوزراء أنفسهم عناء تقديم أجوبة، لا سلبا ولا إيجابا عن معظمها، بل بعضهم وعدنا بأن يقدم جوابا مكتوبا ولم يف بوعده.

وبارتباط مع سؤال النموذج الاقتصادي الذي نحن بصدد، قدمنا ما نعتبره بديلا أو اقتراحا، نحن نؤمن بواقعيته، ولكن مع الأسف لم نكتثروا بمناقشته، ولا حتى بالرد والتعقيب عليه.

لقد قلنا ونقول أن النموذج الاقتصادي الذي نقتضيه يتمثل في اعتماد نمط اقتصادي متوازن، يحد من هيمنة القطاع الثالث، ويعيد الاعتبار لقطاع الصناعة، لأنه الحل الصائب لمعضلة البطالة، وذلك تماشيا مع تجارب الدول الناجحة، سواء الآسيوية أو الدول المتقدمة، التي اعتمدت كلها بكيفية أو بأخرى على القطاع الثاني لبلوغ التقدم الاقتصادي المتين والمنيع، لمرجى استكمال عرض ملامح النموذج الاقتصادي المنشود، كما نتصوره نحن، ولنعد الآن، السيد الوزير، إلى إثارة جوانب أخرى لا تقل أهمية فيما يتعلق بضعف نموذج الحكومة التنموي.

لقد ورد في جوابكم المكتوب، السيد الوزير المحترم، مؤشر آخر له دلالة قوية ومكثفة تدعم موقفنا وتكشف هشاشة وبؤس السياسة الاقتصادية للحكومة، مؤشر يتعلق بسلسلة التدابير التي اتخذتموها في إطار ما سميتموه بلجنة اليقظة الإستراتيجية لمواجهة تداعيات وتبعات الأزمة، طبعاً لا بد أن نعيد التأكيد هنا على الملاحظة التي سبق لنا إثارها بخصوص نمط تعاطي الحكومة مع مؤشرات وتدابير الأزمة العالمية، والملاحظة التي تتعلق بما أسمىناه بطغيان النفس التبريري في مشروع القانون المالي، بالنظر لتركيزه المفرط على مفردات الإكراهات والتحديات، دون الاهتمام بنفس القدر من القوة بالجانب المتعلق بالفرص، وهو الجانب الذي تكلم عنه صاحب الجلالة في الفقرة التي استشهدت منها.

الجانب المتعلق بالفرص التي يتيحها النظام الاقتصادي الدولي والأزمة المالية الأخيرة، وما تفتحه، وهذا سؤال جوهري، وما تفتحه تلك الأزمة من إمكانات إعادة تعريف وصياغة رؤية الحكومة للدوائر الجيواقتصادية، الجهوية والقارية والعالمية.

نفس الشيء بالنسبة للملاحظة التي سجلناها أثناء مناقشتنا لقطاع وزارة الشؤون الخارجية، بحيث أنه لم يعيدوا تعريف ما يسمى في الجيوبوليتيكا بالدوائر الجيوبوليتيكية في هوامش التحرك الدبلوماسي، نفس الشيء بالنسبة للاقتصاد.

ونسجل كذلك الإقرار المتأخر قليلاً للحكومة بوجود تداعيات الأزمة على اقتصادنا الوطني، بالرغم من عدم وجود تأثير لحسن الحظ على الناحية المالية، نظراً لضعف التوظيفات المالية في الخارج، ونحن نتفق مع التحليل الذي قدمته في هذا الصدد.

لقد هلت الحكومة كثيراً للجنة اليقظة الإستراتيجية التي شكلتها، واعتبرتها إنجازاً خارقاً، نحن نقول، من دون أن يفهم كلامنا بأننا نقلل من أهمية هذه الخطوة ومن أهمية تشكيل هاد لجنة اليقظة الإستراتيجية، بأن ليس في الأمر إنجازاً خارقاً إلى هذا الحد، ولا يمكن القول بأن اللجنة تشكل إجراء استباقياً، لماذا؟ لأن المغرب يشكو من العجز التجاري منذ الثمانينات، وبما أنه كان من الواضح أن الأزمة ستؤدي إلى تفاقم الوضع، كان من المفترض أن يتم انطلاقا من سنة 2007 استشراف تداعيات الأزمة، كان يجب الانتباه إلى هشاشة النسيج الإنتاجي، فاليقظة يجب أن تكون مساندة لتفانم العجز التجاري، لكن ربما يبدو أن مداخل الحالية المغربية المقيمة بالخارج ربما أعمت أعين الحكومة، إذ كان من المفروض التعامل مع مؤشرات تفانم العجز التجاري، أي التعامل مع الأسباب وليس مع النتائج، هذا هو منطق الاستباق كيف مكنفهمو احنا.

بالإضافة إلى ذلك، فلقد كشفتم، السيد الوزير المحترم، بالأرقام في الصفحة 8 و 9 من الجواب الكتابي، كشفتم بالأرقام عن مجهود الحكومة من خلال صرف 278,3 مليون درهم في الشق الاجتماعي بالنسبة لدعم المقاولات في ظروف صعبة، فضلاً عن تخصيص 678 مليون درهم كقروض للمقاولات، أغلبها في قطاع النسيج.

بالله عليكم، السيد الوزير، هل يمكن مواجهة مضاعفات أخطر أزمة عالمية برقم لا يرقى ولو إلى مليار درهم واحد كمجهود مشترك بين الدولة والأبنك؟ هذا فيما نرى حجم الأموال التي ضحتها الحكومات التي تملك سياسة إرادية حقيقة في اقتصاديات بلدانها للتحكم في تبعات الأزمة واحتواء تداعياتها.

وحيث ننظر إلى ما جاء به مشروعكم لميزانية 2010، لا نجد أثراً لمبادرات مستجدة وإجراءات مقدامة، كيف ما تكلم عليها جلاله الملك في الخطاب الذي استشهدت منه، مبادرات مستجدة، وإجراءات مقدامة من شأنها تجاوز الوضعية الصعبة للنسيج الإنتاجي الوطني.

لنعد الآن إلى الدراسة الثانية التي تكلمت عنها في مستهل هذه المداخلة، الدراسة التي ظهرت نتائجها مؤخراً، والتي حاولت من خلالها المندوبية السامية للتخطيط مقارنة وضع الاقتصاد غير المهيكل، لاحظوا معي الأرقام الصادمة في هذه الدراسة.

تقول نتائج الدراسة أن الاقتصاد غير المهيكل تشكل سنة 2007 من مليون و550 ألف وحدة إنتاجية غير مهيكلية (UPI) أي بزيادة 320 ألف وحدة إنتاجية مقارنة بسنة 1999، أي ظهور 40 ألف وحدة سنويا، تشغل مليونين و 200 ألف من اليد العاملة، ويرقم معاملات يساوي 280 مليار درهم، هذا مع العلم أن الجرد والحصر النهائي للاقتصاد غير المهيكل لا يكون إلا تقريبا، نظرا لصعوبة إحصاء هذا النوع من الأنشطة، لأنهم تيشغلوا في الظلام هاذ الناس، ما يعني أن الحجم والنتائج اللي كشفت عليها المندوبية السامية للتخطيط، قد يكون أكثر من ذلك بكثير.

ماذا يهمننا في هذه الدراسة؟ ما يهمننا في هذا الأمر، كون الحكومة، ويجب أن تمتلك جرأة الاعتراف بذلك، عجزت لحد الآن عن إدماج الأجزاء الأكثر تقدما ومردودية ضمن هذه الأنشطة في الاقتصاد المهيكل.

طبعاً، نحن نعترف ولا ندعي قدرة أي كان على هيكلة الاقتصاد الهامشي في شموليته وكليته، ولكن كلنا نعرف أن هناك وحدات إنتاجية ذات حجم مهم، ويكفي أن تزوروا شوارع الدار البيضاء وكل المدن المغربية، لنقف عن هذه الوحدات الإنتاجية اللي هي عندها حجم مهم، لا يعقل أن تبقى تشتغل في الظلام، مع كل ما يعنيه ذلك من هضم حقوق الدولة، ومن هضم حقوق الأفراد والشغيلة، في وقت نواجه فيه وضعا اقتصاديا عصيبا وصعبا، وفي إحداث منافسة غير شريفة للاقتصاد المنظم، اللي كيخلص الضرائب، واللي كيؤدي ما على عاتقه من واجبات المواطنة.

وهنا نأتي إلى ملاحظتنا التي أدلينا بها خلال المناقشة السابقة، فيما يتعلق بالإصلاح الجبائي، وهاذي وحدة من الالتزامات ديال الحكومة.

إننا، السادة الوزراء، حين نتحدث عن إصلاح جبائي شمولي، لا نقصد بالطبع، باش متفهموناش خطأ، إعادة النظر في حجم هذه الضريبة أو تلك، ولا في سلام الإلزام الضريبي، ولكن نتحدث عن ضرورة توسيع الوعاء الضريبي، بما يضمن العدالة والمساواة أو على الأقل قدرا معقولا من العدالة والمساواة، وبما يحمي المقاول المواطنة النزهاء، ويوفر مداخيل للدولة، نحن في أمس الحاجة إليها، تعكس حقيقة حجم النشاط الاقتصادي على الأرض.

إننا نثير هذه الجوانب لما لها من ارتباط وثيق بنوعية النموذج التنموي الذي نتوخاه، ومن حقنا هنا أن نعيد السؤال على الحكومة

مرة أخرى، ومرة عاشرة، عن حقيقة وجود نموذج تنموي لدى الحكومة، فأأي نموذج تنموي هذا الذي يتزايد فيه الاقتصاد غير المهيكل ب 40 ألف وحدة إنتاجية سنويا؟ أليس هذا الرقم صادما ومستغزا؟ أي نموذج تنموي هذا الذي يلفظ مليونين و 200 ألف عامل ومستخدم من الاقتصاد المهيكل؟ بما يعنيه من تبعات خطيرة، من قبيل غياب الضمان الاجتماعي، والتغطية الاجتماعية بشكل عام. أي نموذج تنموي هذا الذي تنتقل فيه حصة المواد المستوردة في الاستهلاك من ما دون 40% سنة 2003 إلى 66% سنة 2008، وبعبارة واضحة أي نموذج تنموي هذا الذي تشكل فيه المواد والسلع المستوردة ثلثي الاستهلاك الوطني؟

استنادا إلى كل هذا، يمكننا أن نتساءل عن نجاعة السياسة الضريبية في توفير شروط التطوير الكمي والكيفي للإنتاج الوطني، نفس السؤال ينطبق على عدد من المشاريع، التي تطلقها الحكومة تحت يافطة دعم المبادرة الحرة، دون أن تحقق النتائج المرجوة على الأرض.

ثم ما موقع المنظومة المالية البنكية في مواكبة القطاعات الإنتاجية أمام ما يعرفه الجميع من تغييب يكاد يكون مطلقا لروح المخاطرة، والمخاطرة المحسوبة طبعاً حين يتعلق الأمر بدعم المقاول الصغيرة والمتوسطة، ومواكبة المقاولين الشباب.

وأحد صعوبات في مقاومة إغراء معاودة إثارة ملاحظة سبق أن أثارها فريقنا في هذه الجلسة بالذات حول تعامل الحكومة مع المنعشين العقاريين الصغار، الذين أصدر في حقهم المحافظ العام مذكرة، تمنع المواطنين من تحفيظ عقاراتهم لأسباب قد تكون وجيهة أو غير وجيهة، ولكن الخطير في الأمر أن هذه المذكرة تلغي قرار وزاري، تلغي قوانين، هل يعقل أن المذكرة تلغي القوانين؟ هل يعقل أن يكون الاستخفاف قد وصل إلى هذا الحد؟ أن يجراً محافظ على إلغاء قوانين تشرع داخل هذه المؤسسة؟ هل يعقل أنه على مدى سنة بكاملها إتحاد المنعشين العقاريين وجه رسالة إلى السيد الوزير الأول، وإلى سبعة أو 8 وزراء، ولا من مجيب؟

فيما يتعلق بعجز الميزانية الذي ينتظر أن يبلغ 4%، سبق لنا أن اعتبرناه تحصيل حاصل، عوض ما تدعيه الحكومة من كونه مبادرة إرادية، لقد كان بإمكاننا أن نوافق الحكومة في وصفها هذا لو أن العجز المقترح سعى إلى إنجاز فقرة نوعية في مجال الاستثمار، تخرج عن السياق الطبيعي لتطور حجم الاستثمار في السنوات الأخيرة بحكم أن

واقع الأزمة العالمية يفرض، إن توفرت سياسة إرادية فعلية، رفع وثيرة الاستثمار بشكل غير مسوق لتغطية الفراغات التي تنتجها الأزمة لأن الظرفية تفرض على الدولة أن تتحول إلى قاطرة للاستثمار تماما كما هو حاصل الآن لدى شركاء المغرب الذين لجؤوا إلى آلية العجز لتفادي الأسوأ، هذا فيما لا يشكل مستوى الاستثمار المقترح سوى عملية عادية لضمان وثيرة عادية، مع أن الوضع اللي كنعيشوه وضع استثنائي.

علاوة على ذلك، بدا لنا، السيد الوزير المحترم، من خلال تفحص أجوبتكم الكتابية، بأن هناك إشكالا كبيرا تثيره نسبة العجز التي قدمتموها كمؤشر رئيسي على الطابع الإرادي لمشروع قانون المالية، الإشكال يكمل في أنه إذا استثنينا العناصر التي ليست لها صلة بالأزمة، كآثار إصلاح الضريبي على الدخل، التي قيمتموها في 1,3% من الناتج الداخلي الخام، ورفع الأجور المقررة في الحوار الاجتماعي، والتي قيمتموها ب 0,8%، وكذلك خصم 4 ملايين من الاستثمار المبرمج سنة 2010 على اعتبار أن هذا المبلغ سيمول بحصيلة الخصخصة التي هي في الأساس بيع لاستثمار قديم، حيث يناهز هذا المبلغ 0,5% من الناتج الداخلي الخام، إذا استثنينا كل هذه العناصر مجتمعة، فنسبة العجز المتبقية هي في الواقع 1,4%، فهل بنسبة العجز هذه، يمكن أن نتحدث عن سياسة إرادية وتوسعية لمشروع قانون المالية؟

السيد الوزير المحترم، لدينا أيضا ملاحظات فيما يتعلق بالمقاربة المعتمدة من قبل الحكومة للتصدي للأزمة العالمية، فقد أكدتم في عرضكم أمام مجلس المستشارين، وأمام لجنة المالية أن الحكومة في إطار تصديها لتداعيات وتبعات الأزمة المالية، آثرت التركيز، من بين أمور أخرى، على رهان تنمية الطلب الداخلي كآلية لتحقيق النمو. نحن في فريق الأصالة والمعاصرة نقول للحكومة، بأن هذا الخيار يعتبر من الغرائب، ويؤكد بأن الحكومة لا تمتلك رؤية وتصورا متكاملًا حول النموذج الاقتصادي الذي نريده لبلادنا ولنموذج التنمية الذي نطمح إليه، لماذا نصدر هذا الحكم، اللي يمكن كيبان قاسي؟

أولا، لأن الحكومة فيما نعتقد لا تزال سجنينة الأرتوذوكسية الماكرواقتصادية، ولم تستوعب فيما يبدو أن النظريات التي كانت

تركز على رفع الاستهلاك كآلية لرفع النمو... سيكون من سابع المستحيلات أن نلخص في دقيقة حوالي 10 صفحات بقيت لي. ولذلك أريد أن أقول، طبعًا نحن سنسلم للسيد الوزير المحترم قراءتنا لمشروع القانون المالية، مثلما وزعنا مداخلتنا في أول محطة بدأنا في مناقشتها، هذه المداخلة اعتمدنا فيها منحى آخر، ماشي هو تكرار بلغة أخرى، وبجمل أخرى لمداخلتنا، نحن رجعنا إلى الأجوبة التي قدمها السيد الوزير المحترم، ورجعنا إلى الأجوبة التي قدموها السادة الوزراء في اللجن القطاعية، وحاوّلنا أن نعثر عن الإجابات التي قدموها بشأن الأسئلة الكثيرة العشرات التي طرحناها، وبشأن المقترحات التي نعتبرها بناءة، وبشأن آفاق العمل.

وقد صدمنا حقيقة أن الحكومة لم تجب عن معظم أسئلتنا، مما يطرح سؤالًا عميقًا حول نوعية العلاقة التي تريد الحكومة إقامتها مع المؤسسة التشريعية؟ وسجلنا الكثير الكثير جدا من الأسئلة التي نعتبرها أسئلة معلقة، أمر إليها بسرعة، أسئلة معلقة بمعنى تشبث بها لأن الحكومة لم تجب عليها.

هناك السؤال المتعلق بالتوازن الماكرو اقتصادي، سؤال حول شفافية التعامل مع مشروع قانون المالية، سؤال يتعلق بالتعسف في استعمال الفصل الخامس، سؤال يتعلق بغياب إستراتيجية اجتماعية واضحة، وسؤال يتعلق بغياب أو ضعف تمثيل الحكومة للحكامة المؤسساتية، بكل ما تعنيها من عقلنة لمنظومة اتخاذ القرار وإشاعة ثقافة المحاسبة والمساءلة وعدم الإفلات من العقاب، هذه الملاحظات كلها يعني سجلناها ووثقناها، ونشرف بأن نقدمها للسيد الوزير لأننا سنتشبت بها في الأشهر والسنوات المقبلة. وشكرا وآسف أنني لم استطع إنهاء مداخلتني.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة الآن للسيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، 45 دقيقة زائد دقيقة ونصف.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على الرسول الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية في إطار مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2010، وذلك طبقا لمقتضيات الدستور، التي تعطي لممثلي الأمة صلاحية الاطلاع ومناقشة مضامين مشروع القانون المالي، والإجراءات التي تعتمدها الحكومة القيام بها لمواصلة تنفيذ البرنامج الذي التزمت به أمام البرلمان. وتتوخى في الفريق الاستقلالي، كالعادة من خلال هذه المناقشة، الإسهام الإيجابي في إرساء الحوار الهادف والنزيه مع الحكومة، والتقييم السليم لعملها المبني على الموضوعية، من خلال توضيح مواطن القوة، ودون إغفال مكامن الخلل، آخذين بعين الاعتبار الظرفية الوطنية والدولية التي أعد مشروع قانون المالية في إطارها، وما قامت به الحكومة من مجهودات مشكورة لخدمة المصلحة العليا للبلاد.

إننا نؤكد في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، بداية ونحن نقاش هذا المشروع، تنويهنا الكامل ومباركتنا لجميع الخطوات والمبادرات التي قامت بها وتقوم بها الحكومة لتقوية مناعة بلادنا، ودعم صمودها في الالتفاف ووحدة الصف، مترابطة وراء جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، باعتباره موحدًا للأمة وأميرًا للمؤمنين، وقائدًا أعلى للقوات المسلحة الملكية، والمعبر الأسمى والمعبر الأمين، وباستمرار، عن شعور الأمة المغربية، من خلال تأكيد جلالته على تشبث الشعب المغربي بوحدته الترابية أرضا وهوية، والتحلي بروح الوطنية الرصينة لكل مغربي ومغربية، والصرامة في التصدي للمنافقين والمارقين والمتأمرين على قيم الوطن وثوابته، ممن يسمون أنفسهم بانفصالي الداخلي، معبرين في نفس الوقت عن اعتزازنا بالتلاحم الكبير لكافة القوى السياسية ببلادنا حول الثوابت الأساسية لوطننا، وفي مقدمتها وحدتنا الترابية، التي أجمعت كبريات الدول على مباركة مبادرة الحكم الذاتي، التي أطلقها صاحب الجلالة حفظه الله كمبادرة وحيدة لوضع حد لمعاناة أبناء شعبنا في مخيمات الدل والعار بتيندوف، ولمواصلة الأوراش التنموية الكبرى لبلادنا في إطار جهوية متقدمة، تواكب الدينامية التي تعرفها بلادنا في مسارها التنموي، تبعًا لما سجلته منظمة دولية مختصة بتقدير كبير.

السيد الرئيس،

إن مشروع القانون المالي لسنة 2010، الذي صادق عليه مجلس النواب، وأدخل عليه عدة تعديلات ذات قيمة مضافة، يشكل مشروعًا مستجيبًا للطموحات المستقبلية التي نشدها جميعًا لوطننا،

حيث تضمن العديد من المقترحات والملاحظات التي تقدمنا بها كفريق استقلالي في إطار الأغلبية.

وإذا كنا قد سجلنا لدى مناقشتنا لمشروع القانون المالي برسم سنة 2009، أنه يشكل مؤشرا إيجابيا في مواصلة الانطلاقة الناجحة للحكومة، لأنه امتاز بأهمية حجم الاعتمادات المرصودة للمجال الاجتماعي، والتجهيز، ولكونه يهيئ البلاد لرفع الكثير من التحديات، كجلب الاستثمار، ومواصلة الأوراش الكبرى، وتأهيل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنافسية واتفاقيات الشراكة، والتبادل الحر، ولكونه يفتح الأفق لتقدم ميزانية أكثر حراً في أهدافها المالية والاقتصادية والاجتماعية، في ظل التوازنات الماكرو اقتصادية، لتحقيق ما تطمح إليه بلادنا.

وأكدنا، ما مرة في الفريق الاستقلالي آنذاك، أن ذلك ممكن لتوفير الإرادة السياسية، وتعبئة كل الطاقات، ورصد الوسائل الضرورية لمضاعفة مجهودات إرساء قواعد الإصلاح، وترسيخ مقومات البناء، والقضاء على عوامل الإحباط والإنتظارية. واعتبرنا ذلك ممكنا أيضا، في ظل الإجماع الوطني الذي يجعل بلادنا قادرة على تحقيق أهدافها في النمو الشامل والمستدام، بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، حول تواتنا الوطنية المتمثلة:

1- في اختيار الملكية الدستورية كنظام للحكم، قوامه الديمقراطية، الشيء الذي لا رجعة فيه؛

2- ترسيخ قيم المواطنة والحرية وحقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا؛

3- الحفاظ على الإنسية المغربية بمقوماتها الدينية واللغوية، التي يعد أساسها الوحدة الشاملة للتراب، أرضا وهوية.

مؤكدين تمسكنا الكامل بحق المغرب في تحرير مدينتي سبتة ومليلية، والجزر التابعة لهما، والتشبيث بمبادرة الحكم الذاتي كحل نهائي للنزاع المفتعل، لتمكين سكان أقاليمنا الجنوبية من تدبير شؤونهم بأنفسهم في إطار سيادة المغرب ووحده، ولا بد من أن نؤكد كذلك موقفنا الثابت بخصوص الخونة المارقين، المتعاملين مع جهة خارجية لزعة استقرار البلاد، ونجدد تعبئتنا الكاملة مع جميع القوى السياسية وراء جلالة الملك لتفعيل مضامين الخطاب الملكي السامي التاريخي. بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء المظفرة، والذي يعتبر بحق تعبيرا عن مواقف

الأمة، وشعورها وثوابتها، ذلك الخطاب الذي ركز على أسس واضحة متمثلة:

1- في الصرامة والحزم في التعامل مع الخيانة للوطن؛
2- تأطير المواطنين بما يحقق ترسيخ الوطنية الصادقة والمواطنة الحقة.

3- وضع جميع مكونات المجتمع السياسية منها والنقابية، والجموعية، والمهنية، والإعلامية، أمام مسؤوليتها الكاملة في تحقيق هذين الهدفين، من خلال تأطير حقيقي ومسؤول للمواطنين.

السيد الرئيس،

نؤكد أن المشروع المعروض علينا يتميز بتعامله الإيجابي مع قدمناه من مقترحات وملاحظات، مستندا إلى مرجعية إرادية، وصادقة، ومسؤولة، وشجاعة، وهي مرجعية الخطاب الملكي السامي الهام في افتتاح الولاية التشريعية الحالية، وثاني مرجعية هي مرجعية التصريح الحكومي المقدم أمام البرلمان من طرف السيد الوزير الأول، والذي رسم تعاقدا واضحا مع ممثلي الأمة والرأي العام الوطني، وذلك:

1- بخصوص مواصلة برنامج الإصلاحات؛

2- بدعم الاستثمار؛

3- عن طريق محاربة الفقر والإقصاء والتهميش.

السيد الرئيس،

إن التخلي عن ثقافة التبعيس، رهين بترسيخ ثقافة الحوار والواقعية الموضوعية، التي تتجاوز التمسك بالخطاب السياسي، المبني على أن لا شيء تحقق، وأن لا شيء تطور، لتبرير العزوف عن العمل السياسي، ودورنا الأساسي جميعا كسياسيين، وفي أي موقع كنا هي محاربة بؤس السياسة، ورفع معنويات الشعب، للتسلح بالأمل والثقة، والدفاع عن مكتسبات البلاد لربح رهانات المراحل المقبلة، ولعل في قيمة ونوعية أنشطة الأحزاب الفاعلة، أقوى رسالة لدعاة الصورة القائمة، التي تؤكد أن فئات مهمة من الشعب المغربي مقتنعة بانخراطها الفعلي في العمل السياسي الجاد والمسؤول.

ويكفينا فخرا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن نعتر بقيمة وثقة المواطنين في برامجنا التعاقدية ومصداقية خطابنا، رغم كل المناورات الظاهرة والخفية لنسف الجهود الحكومي، الذي لنا شرف قيادته في حزب الاستقلال، إلى جانب حلفائنا، بدعم قوي من صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والذي أكد ما مرة،

وفي عدة مناسبات ذلك الأمر، الشيء الذي يزكي نجاعة الاختيارات الحكومية.

نعم، نحن محتاجون إلى مجهود أكبر، وذلك لا ننكره، ومحتاجون أكثر إلى المصداقية والموضوعية في تقديم المعلومة للرأي العام، والمناسبة شرط كما يقولون، وإننا بالمناسبة ندعو وسائل الإعلام، التي نكن لها كل التقدير والاحترام، لتوخي الدقة والموضوعية والمسؤولية في إطلاع الرأي العام على الحقائق، عملا بمبدأ "الخبر مقدس والتعليق حر".

ولابد، ونحن نعالج هذه النقطة الأساسية المرتبطة بالعمل السياسي أصلا، أننا مطالبون اليوم أكثر من أي وقت مضى بإعادة قراءة قانون الصحافة، باعتبارها وسيلة حيوية في توجيه الرأي العام، ولتجاوز كل الاختلالات التي تشكل عائقا أمام قيامها بواجبها في إطار المهنية الاحترافية، المبنية على توفير ظروف العمل المناسبة، بناء على منهجية للتواصل، وتوفير المعلومات الضرورية لقيام الإعلام بواجبه على الوجه الأمثل، وتكريس توسيع فضاء حرية التعبير والرأي بجميع أنواعه، وذلك في نطاق دولة الحق والقانون، وذلك ما أكدته الرسالة الملكية في الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

إن بلادنا قد قطعت أشواط مهمة في مسار تحقيق الديمقراطية وترسيخها سلوكا وممارسة، من خلال مبادرات سياسية هامة، كمبادرة هيئة الإنصاف والمصالحة، والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، والمجلس الأعلى للتعليم، والمجلس الأعلى للجالية المغربية في الخارج، ومجلس المنافسة، ومدونة الأسرة التي تعد ثورة حقيقية في مجال مساواة المرأة بشقيقها الرجل، وأيضا قانون الجنسية الذي مكن من حل الإشكاليات الاجتماعية والنفسية، التي ظلت تؤرق العديد من الأمهات والأسر المغربية، ذات الارتباط بالأزواج الأجانب.

إن بلادنا ماضية اليوم قبل الغد، بعد الارتكاز على المنهجية الديمقراطية في تشكيل الحكومة الحالية، في استكمال المؤسسة الدستورية بتفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بعد تنصيب

الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، الذي يعد طفرة لإقرار إحدى أهم توصيات الأمم المتحدة، وخطوة غير مسبوقه في العالم العربي، إضافة لكون بلادنا عرفت تطورا نوعيا في إعطاء المرأة المغربية مكانتها اللائقة، باعتبار دورها الذي ظل عبر التاريخ مرتبطا بعمق الأحداث الوطنية الكبرى، وذلك من خلال القرار الملكي السامي الرامي إلى إشراك المرأة، وذلك للرفع من عدد المقاعد المخصص للنساء لضمان تمثيلية وازنة على مستوى تدبير الشأن المحلي، الذي سيمكنها في المساهمة الفعلية لما تتوفر عليه من كفاءة وديناميكية في إعطاء شحنة جديدة للعمل الجماعي، باعتباره قطب رحي في تجسيد مفهوم سياسة القرب.

كما أننا في الفريق الاستقلالي ثمننا عاليا القرار الملكي السامي بتخفيض سن الترشيح إلى 21 سنة، مما مكن شبابنا بكل طاقته الخلاقة إلى اكتساب خبرة تدبير الشأن العام وتطويرها عبر أفكار جديدة وفق منظور مستقبلي لتنمية محلية، تستمد قوتها من محيطها الجهوي.

إن هذه المسارات، السيد الرئيس، وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة، مكنت بلادنا من سابقة متميزة في إحراز الوضع المتقدم للشراكة مع الإتحاد الأوروبي، والذي بذل المغرب مجهودات هامة لبلوغه منذ سنة 2000 بقيادة جلالة الملك، وهو حدث إستراتيجي مهم جدا، وتاريخي بالنسبة لبلادنا، لأنه يعني إقرار واضح بنجاح الاختيارات الإستراتيجية الوطنية المعتمدة من طرف الحكومة، ومصداقية الإصلاحات الكبرى والمنجزات التنموية.

السيد الرئيس،

إذا كانت بلادنا قد خطت خطوات إيجابية وجريئة، فلا تزال أمامها العديد من التحديات التي تتطلب مجهودات مضاعفة، خاصة في مجال توطيد المكتسبات المرتبطة بمجال حقوق الإنسان وضمان كرامة المواطنين، والقطع مع كل الأشكال التي تمس صورة بلادنا، والتي يتصيدا أعداؤنا للتشويش على مسارنا الثابت والرصين في بناء مغرب العدالة والمواطنة الكاملة، ومغرب التنمية الشاملة بقيادة جلالة الملك، الذي أطلق إشارات قوية لتحديث وطننا، من خلال تشريجه المستمر، بكل صدق وأمانة مع شعبه، لمواطن الخلل ووسائل العلاج، والذي أكدته الرسالة الملكية السامية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث قال جلالتة: "وإذ نشمن اختيار

شعار الكرامة والعدالة للجميع لهذه الذكرى، فإننا لا نعتبره مجرد شعار سيرفع في مناسبة، بل مطلبنا جوهريا للإنسانية جمعاء، لاسيما منها الفئات والجهات التي تعاني المهانة والقهر والفقر، لذا فإن تجسيده على أرض الواقع، يقتضي الالتزام الوثيق، والانخراط الملموس، والنضال الصادق للنهوض بالإصلاحات والتغييرات اللازمة بكل حكمة وشجاعة وإقدام" انتهى النطق الملكي.

وقد شرعت الحكومة مباشرة بعد هذه الرسالة الملكية، في تهيئ خطة وطنية حول حقوق الإنسان، تعتمد مقاربة مندمجة وشمولية، من خلال التعبئة القوية والمشاركة الفاعلة لكل القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني.

إن المفهوم الجديد للسلطة الذي دعا إليه جلالتة منذ اعتلائه العرش، يتطلب من الجميع مجهودا أكبر ليصبح حقيقة ملموسة وفهما سليما لعمق التوجه الملكي السامي.

كما أننا جميعا مطالبون بتفعيل منطوق الدستور المغربي، يجعل اللغة العربية لغة رسمية للأمم، ومظهرا من مظاهر الحياة العامة، وإعطائها فعليا المكانة الطبيعية الأولى التي تحتلها اللغة الوطنية والرسمية في جميع بلدان العالم.

ودفاعنا عن العربية، لا يعني مطلقا رغبتنا في تهميش مكونات الثقافة الوطنية، وفي مقدمتها اللغة الأمازيغية، التي نعتبرها مكونا وطنيا لكل المغاربة، والتي نسجل اليوم أمامكم أن الحكومة بشروعها في تفعيل إطلاق القناة الأمازيغية، التي ستشكل إضافة نوعية للمشاهد الإعلامي الوطني، باعتبارها تشكل رصيذا تاريخيا مهما في حياة الإنسية المغربية.

وحيثما نوضح هذا الموقف في الفريق الاستقلالي، فإننا نرفض الزيادة على ثوابتنا الوطنية، التي كان لحزب الاستقلال دوما موقفا واضحا منها، لأن الزعيم علال الفاسي رحمة الله عليه، هو أول من دعا إلى إحداث كرسي للأمازيغية في الجامعة المغربية، مستحضرا في مرحلة الكفاح الوطني كل أبناء الشعب المغربي موحد العقيدة والهوية، في دعوته للجهد لتحرير الأرض.

إن دعوتنا لجعل اللغة العربية مظهرا من مظاهر الحياة العامة هو تحرر واقعي للاستلاب والتبعية الاستعمارية المرفوضة، إننا ندعو لقيام حياة عامة مظهرها مكونات ثقافتنا العربية والأمازيغية، بعيدا عن إهانة تاريخ أمتنا، ونشمن جهود الحكومة لتقوية هذه اللغات في المدرسة

السيد الرئيس،

لقد تم التأكيد عند عرض مشروع القانون المالي برسم 2010 بالجلسة العامة على الأهداف التالية والخطوط العريضة التي تعتمدها الحكومة بلوغها، والمحددة:

1- في دعم النمو الاقتصادي للبلاد لاحتواء تداعيات الأزمة المالية العالمية؛

2- رفع وثيرة الإصلاحات، وتسريع إنجاز السياسات القطاعية، على أساس توزيع المجال أكثر توازنا بغية تعزيز جاذبية وتنافسية الاقتصاد الوطني؛

- تعزيز التضامن الاجتماعي عبر ترميم الموارد البشرية، وتحسين استهداف الساكنة الأكثر خصاصة، وتحسين ظروف العيش في العالم القروي والمناطق الجبلية؛

- مواصلة تحسين التدبير العمومي، وتعزيز الانضباط الموازي الذي انطلق منذ سنوات.

- دعم الاستثمار الخاص، دون إغفال النهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، وتحسين مناخ الأعمال.

وإذا كان المشروع يروم تحقيق هذه الأهداف عبر تكثيف الاستثمار العمومي، ودعم القدرة الشرائية، ودعم القطاعات المصدرة المتضررة من الأزمة الاقتصادية العالمية، وتشجيع الصادرات، فإنه كمشروع يتسم بمجملته بمواصلة المنظور الواقعي، الذي لا يبالغ في التفاؤل، وهي العناصر التي استندت إليها القواعد الأساسية التي بني عليها مشروع القانون المالي لسنة 2010.

واعتبارا لذلك، فقد ارتأينا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية التركيز على المحاور التالية:

المحور الأول: المؤشرات العامة؛

المحور الثاني: مسار النمو الاقتصادي ومتطلباته؛

المحور الثالث: توسيع وتحسين الخدمات الاجتماعية؛

المحور الرابع: المقاربة المندمجة لتنمية الوسط القروي؛

السيد الرئيس،

بخصوص المحور الأول، المتعلق بالمؤشرات العامة، فإن الفريق

الاستقلالي وكعادته في التعامل مع مشاريع قوانين المالية، خصص ما يكفي من الدراسة العميقة للمشروع من خلال الأيام الدراسية لفريقنا بحضور الخبراء الاقتصاديين الاستقلاليين، وخبراء الاتحاد العام

الوطنية، بخلق ظروف إنجاح أكاديمية اللغة العربية، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بعد قرار إنشائهما من لدن جلالة الملك نصره الله، كما نتمن فحوى منشور الوزير الأول الصادر يوم 28 أبريل المنصرم لحث الإدارات على استعمال اللغة الرسمية في المراسلات فيما بينها ومع عموم المواطنين، آمليين أن يبادر رؤساء الجماعات المحلية بدورهم، تطبيقا للدستور، بإصدار قرارات تلزم استعمال اللغة الرسمية في واجهة المحلات التجارية والصناعية، وفي كل ظواهر الحياة العامة، ونوجه نداء صادقا لكل الأمهات والآباء، وجميع أفراد العائلات المغربية والمواطنين، من جميع الفئات المهنية والاجتماعية، لاستعمال اللغة الأم بالأسبقية، ثم اللغة الأمازيغية داخل البيت وخارجه.

نقول هذا، ونحن كنا ولازلنا نشجع الانفتاح على كل اللغات الحية المستعملة في المدرسة الوطنية كلغة ثانية أو ثالثة، وفي معاملتنا مع الأجانب في الخارج، لأن من سمات المغرب المشهورة الانفتاح والتسامح وحسن الضيافة.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

أخواتي، إخواني المستشارين،

بعد هذه التوطئة التي نعتقد في الفريق الاستقلالي أنها ضرورية كمدخل لمناقشة مشروع القانون المالي، لأنها تشكل الإطار العام الذي من خلاله يمكن استيعاب توجهاتنا ومواقفنا اتجاه المشروع، نسجل بإيجابية كبيرة أن المشروع الذي بين أيدينا جعل من الاختيارات الاجتماعية مرتكزا أساسيا في تكامل تام مع الاختيارات الاقتصادية، مما يعطي الانطباع لنوع من الاستقرار الضروري في ظل معطيات الأزمة المالية العالمية التي تعيشها العديد من دول العالم، والتي تعاملت معها بلادنا بواقعية مقرونة بالحذر الضروري لمواجهة أية صعوبات محتملة في المستقبل على توجهاتنا واختياراتنا الاجتماعية والاقتصادية. ونعتقد أنه لا حاجة لنا لتعيد مختلف التحليل والخلاصات، التي ارتبطت بها هذه الأزمة المالية، ولا بأسبابها ولا بنتائجها، لأننا جميعا نعرفها، إذ لا خلاف حول ضرورة مواصلة تمكين بلادنا من كل الآثار المحتملة لهذه الأزمة عبر إجراءات احترازية، نؤمن أن الحكومة واعية بما تمام الوعي، واتخذت العدة لذلك عبر مجموعة من الإجراءات الهيكلية، مع التركيز على إجراءات متحكم فيها، تم أساسا تدعيم القدرة الشرائية للمواطنين.

للمقاولات والمهنة، وخبراء الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب، وخبراء في المجال الضريبي والاجتماعي، إضافة إلى ممثلي المجتمع المدني، يضاف إلى ذلك المناقشات الهامة التي عرفتها اللجنة المتخصصة واللجان الفرعية الأخرى، والخلاصات الأساسية التي خرجنا بها من اللقاءات لنعتمد مقارنة موضوعية.

إن المشروع قد تم تهيئته في ظرفية مالية واقتصادية تطبعها الأزمة وعدم الاستقرار، مما شكل إكراهات إضافية كان على المشروع أن يأخذها بعين الاعتبار، ويتعامل معها في نواحي مختلفة.

ومن أهم الإكراهات، الأزمة العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الحقيقي كإكراه جديد بالنسبة لبلادنا، خاصة بالنسبة للمشروع المعروض علينا، الذي يأتي في السنة الثانية لانطلاق هذه الأزمة، وبالتالي فقد جاء ليتعامل معها كمعطى قائم، ويهيئ بلادنا لما بعدها. ولابد هنا أن نسجل الظرفية الاستباقية التي تعاملت بها الحكومة مع الإكراهات الأولى للأزمة من خلال دعم الطلب الداخلي وتقوية الاستهلاك، كما أن تشكيل لجنة اليقظة الإستراتيجية لعب دورا طلائعيا وفعالا في الحد من آثار الأزمة في العديد من القطاعات، خاصة الموجهة للتصدير.

وإذا كان المشروع يرمي إلى الحد من تأثير الإكراهات العالمية، فإننا نعتقد أنه من الضروري الأخذ بعين الاعتبار خصوصية اقتصاد المجتمع المغربي، من خلال تحسين الوضع الماكرواقتصادي، ورفع التحديات الاجتماعية، وإتمام تجهيز البلاد في شتى المجالات.

المحور الثاني: مسار النمو الاقتصادي ومتطلباته.

إنه يتبين من خلال عرض مشروع القانون المالي برسم 2010، أنه يتضح أن الحكومة عاقدة العزم على مواصلة مجهوداتها المتوالية، من خلال اتخاذ قرار استراتيجي استباقي، يكمن في الرفع من وثيرة الاستثمار العام، الذي عرف تطورا مهما من 116 مليار درهم سنة 2008 إلى 135 مليار درهم سنة 2009، ليصل في المشروع ويقفز إلى 162 مليار درهم.

ولابد أن نسجل بإيجابية أنه رغم الظرفية العالمية الصعبة، استطاع اقتصادنا الوطني أن يحقق نتائج مهمة من خلال تحقيق فائض في ميزانية الدولة، مكن من خفض مديونية الخزينة من 53,5% إلى 47,3% من الناتج الداخلي الخام.

كما لا بد أن نسجل، بكل اعتزاز، التزام المشروع في حصر عجز الميزانية للسنة الحالية في 2,7 عوض 2,9، وهذا ما سينعكس إيجابيا على مواصلة تقليص المديونية ليصل إلى حوالي 46% من الناتج الداخلي الخام.

ومن البديهي أن نؤكد كذلك، أن المجهود الحكومي، ورغم كل الإكراهات، وبعض حملات التظليل المقصودة، يواصل طريقه بثبات لتأهيل بلادنا لمواكبة كل التحولات الإقليمية والجهوية والدولية، في أفق ارتفاع القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية، ودعم وثيرة الاستثمار والاستهلاك، والانخفاض المتوقع في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، وتحديد سعر البرميل الواحد للنفط في 45 دولار.

أما بالنسبة للمداخيل العامة، تظهر القراءة الأولية أن موارد الميزانية العامة ستصل إلى أكثر من 216 مليار درهم، تضاف إليها أكثر من ملياري درهم كموارد خاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وأكثر من 45 مليار درهم كموارد للحسابات الخصوصية للخزينة، ليصل الدخل الإجمالي إلى أكثر من 264 مليار درهم.

إن العناصر التي تشكل هيكل ومنبع تمويل الميزانية العامة، وإن كانت تعرف نوعا من الاستقرار على مستوى الشكل أو الهيكلية، فما يهمنا أساسا وبالدرجة أولى هو الوقوف عند القيمة والمكانة التمويلية لكل عنصر على حدة، وبالتالي بحث إمكانية تحسين كل عنصر، وخاصة العناصر المدرجة ضمن خانة عناصر التمويل الذاتي في مقابل عناصر التمويل الاستثنائية، كالقروض والهبات وتفويطات الملك العمومي.

وفيما يرتبط بالموارد غير الضريبية على عائدات أملاك الدولة، عائدات الاحتكار والاستغلالات والموارد الناتجة عن تفويت حصص من مساهمة الدولة.

إن الملاحظة الأساسية التي تعطيها التوقعات، هو أن هذا النوع من الموارد سيعرف منحى انخفاضي مماثل أو قريب من الانخفاضات المتوقعة، فيما يخص الموارد ذات الطبيعة الضريبية، فما عدا الموارد المتوقعة لعملية الخصخصة، والتي من المنتظر أن تعرف ارتفاعا يصل إلى 33,33%، وارتفاع بنسبة 1,58% بالنسبة لعائدات أملاك الدولة، فإن باقي العناصر ستعرف انخفاضات مهمة تحدد بين - 6,73% بالنسبة لعائدات مؤسسات الاحتكار والمساهمة المالية

للدولة، و 20,40% - بالنسبة للموارد المتوقعة من الإقتراضات والهبات.

وإذا كنا نرى في الفريق الاستقلالي، في هذه الانخفاضات أمرا لا يدعو إلى التشاؤم أو القلق، على اعتبار أن هذه التراجعات تؤثر على استقلالية متزايدة للميزانية العامة عن هذه الفئة من الإيرادات التي نعتبرها استثنائية بطبيعتها، وخاصة السلك المتعلق بموارد الخوصصة والإقتراضات الخارجية.

وإننا نؤكد، بالموازاة مع ذلك، على ضرورة الرفع من عائدات الاحتكارات والاستغلالات، وذلك من خلال إخضاع بعض هذه المؤسسات لعقود برامج عمل، تهدف إلى الرفع من إنتاجيتها، وبالتالي الرفع من مستوى مساهمتها التمويلية للميزانية العامة، ونخص بالذكر هنا صندوق الإيداع والتدبير، والشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستكية، ونؤكد على نفس الشيء بالنسبة لعائدات ومداخل أملاك الدولة، خاصة عائدات بيع مباني أملاك الدولة القروية، وحصيلة مداخل مباني أملاك الدولة عموما، هذان الصنفان من المداخل يمكن أن يتحسنا بشكل أفضل، إذا ما تمت إعادة النظر في طرائق التقييم العقاري والمالي لهذه الأملاك طبقا لمنطق ومنهج السوق المعمول بها في القطاع الخاص.

وعلى مستوى الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية برسم السنة المالية 2010، نسجل أن المشروع خصص 162 مليار درهم و640 مليون، كما أشرنا إلى ذلك سابقا، منها مليار و780 مليون كاعتمادات أداء مفتوحة برسم السنة المالية الجديدة، يضاف إليها ما قدره 28 مليار كاعتمادات التزام للسنة المالية 2011، و12 مليار كاعتمادات مرحلة من السنة المالية الحالية.

وبذلك سيصل مجهود الاستثمار العمومي وحده إلى 94 مليار و780 مليون درهم، تضاف إلى هاذ المجهود الاستثماري المهم استثمارات الحسابات الخصوصية، التي لا تستفيد من التحويلات المالية للميزانية العامة، والتي يتوقع أن تستقر في 7 ملايين و400 مليون، و6 ملايين درهم إضافية برسم الاستثمارات المنجزة من طرف الجماعات المحلية.

بالإضافة إلى هذه المعطيات الرقمية العامة عن معدل نمو الاستثمار والعجز والتضخم، فإن مشروع القانون المالي جاء بالإضافة إلى ذلك بمجموعة من الإجراءات الهيكلية، التي تعبر عن التزام الحكومة بسياسة

دعم القدرة الشرائية للمواطنين، من خلال تخفيض الضريبة على الدخل، بمبلغ إجمالي قدره 4,3 مليار درهم، بالإضافة إلى إجراءات ترمي إلى هيكلية المقاولات بتشجيع الاندماج لمواجهة المنافسة الدولية الشرسة، والانفتاح قصد التخصص في نشاطات ذات تكنولوجيا متطورة، أو بإجراء يهدف إلى تحويل المقاولات المزاولة في إطار نشاط شخصي إلى شركات دون تحمل أي عبئ ضريبي.

بالإضافة إلى ذا وذاك، فإن المشروع سن تدابير قصد إعطاء دفعة جديدة لقطاع العقار، عن طريق تشجيع العرض للفئات المتوسطة وذات الدخل المحدود، التي ترغب في السكن الاجتماعي عن طريق تحمل الدولة أعباء جميع مبالغ الضريبة على القيمة المضافة، مع إعفاء المعشين من كل ضريبة أو رسم، كما سن المشروع تديبرا يهدف إلى تشجيع المقاولات التي ترغب أن تفتح رأسمالها على البورصة، وذلك تدعيما للدور الاقتصادي للبورصة وتنشيط الادخار، ودعم الاستثمار.

أما بخصوص المحور الثالث، الخاص بتوسيع وتحسين الخدمات الاجتماعية، فإننا نؤكد السيد الوزير، السيدان الوزيران، السيد الرئيس، أحواتي، إخواني، أن تقييم أي مؤشر اقتصادي مهما كانت نجاعته، لا يقاس إلا بالانعكاسات الاجتماعية لهذا المؤشر، ونؤمن في الفريق الاستقلالي دوما أن تحسين الخدمات الاجتماعية ضمانا أساسية لاستقرار المجتمع، ولبناء ثقافة الإيمان بالوطن، وتقوية روح المساهمة في بنائه، وجعل الأمان في توجهاته وآفاقه، هي الحصانة الأساسية لمواجهة ظواهر كثيرة، تفرقنا جميعا، وتؤلنا في الوقت ذاته، لما نراه من مآسي ما يعرف بقوارب الموت، وانتشار ظواهر تسيء لقيم مجتمعنا من مخدرات ودعارة، وغيرها، ونحن مؤمنون بأن الحكومة، وهي تهيئ مشروع القانون المالي، أخذت في الحسبان المعطى الاجتماعي كمؤسس جوهري.

لابد لنا من تسجيل اهتمام المشروع باستقرار نفقات التسيير، باستثناء نفقة الأجور، التي ارتفعت ب 5,3، نتيجة للعدد غير المسبوق لمناصب الشغل المحدثة، والمحددة في 23 ألف و700 منصب مالي جديد، والنفقات المترتبة عن وفاء الحكومة بالتزاماتها بخصوص تحسين مستوى الأجور، بناء على جولات الحوار الاجتماعي، الذي مكنت مأسسته من خلق ثقافة التشاور، مبنية على الإسهام الفعلي

للشركاء الاجتماعيين، الشيء الذي يعتبر تطورا إيجابيا، بحسب للحكومة الحالية.

السيد الرئيس،

إذا كان مشروع قانون المالية لسنة 2010، يبلور على أرض الواقع التوجيهات الملكية السامية والبرنامج الحكومي، فإنه في الوقت ذاته يتسم بمواصلة تبني منهجية إرادية، مبنية على مقاربة الحذر والواقعية، إضافة لكونه يفتح آفاق جديدة لتنمية الاقتصاد الوطني، في ظل إكراهات الأزمة المالية العالمية.

وسنركز في هذا المحور على الاختلالات التي يعرفها سوق الشغل، وتوسيع نظام الحماية الاجتماعية، ومحاربة الأمية والفقر والهشاشة، ومواصلة إصلاح التعليم، ووقف الهذر المدرسي، وتحسين المؤشرات الصحية.

وفيما يخص النقطة الأولى، لا يزال سوق الشغل الوطني يعرف اختلالات نوعية وكمية، فعلى الرغم من تراجع نسبة البطالة خلال هذه العشرية، من 13,8 % سنة 1999، إلى 9,6 % سنة 2008، يتوقع انخفاضها إلى أقل من 8 % خلال السنة الحالية. وإن أهم خلل في هذه السوق، هو عدم الملاءمة الكمية بين تزايد السكان النشيطين وخلق فرص عمل جديدة، يسمح بما مستوى نمو الاقتصاد الوطني.

وإذا كان من المتوقع أن يرتفع المعدل السنوي للسكان في سن العمل ب 1,8 % في المتوسط على مدى السنوات العشرية المقبلة، كما أبانت ذلك بعض الدراسات، فإن هو المطلوب هو خلق 500 ألف فرصة شغل، أي فرصة عمل في السنة، أي بزيادة 50 % مقارنة مع ما ينتجه السوق حاليا 53 ألف منصب شغل، وبحسب نفس الدراسة فإن بلوغ هذا الرقم يستوجب تحقيق معدل نمو اقتصادي يفوق 6 % سنويا، وهذا ما نطمح إليه جميعا، وهذا في اعتقادي هو طموح الحكومة الحالية، أما الخلل النوعي في هذه السوق، فيفسر أساسا بعدم التلاؤم بين العرض والطلب الخاص باليد العاملة المرتبط بالتكوين.

إن توسيع نظام الحماية الاجتماعية، إلى جانب توفير فرص الشغل، أحد أهم التحديات التي رفعتها الحكومة الحالية منذ توليها المسؤولية، وجاء هذا المشروع ليؤكد الجهود المبذولة من طرفها في هذا الباب، وذلك من خلال العمل على توظيف تكافل المجتمع المغربي في إطار

تنمية تضامنية مرتكزة على إقامة سياسة إعادة توزيع عادل لثمار النمو، والعمل على تحقيق مبدأ حق كل المواطنين في التعليم والصحة، وفي السكن اللائق، وفي تغطية صحية لائقة.

هذه الحلول للإكراهات والتحديات الأساسية التي يقترحها المشروع، والتي جاءت به الحكومة، ونفس الشيء بالنسبة للإكراهات المرتبطة بمحاربة الأمية، والفقر، والهشاشة، ومواصلة إصلاح المنظومة التعليمية ووقف الهذر المدرسي، وتحسين المؤشرات الصحية، ودعم المباداة الوطنية للتنمية البشرية.

فإذا كانت محاربة الأمية شرط أساسي لتحقيق التنمية البشرية، ودون أن ننكر الجهود المبذولة في هذا المجال، والتي مكنت المغرب من ربح 12 نقطة تقريبا في عشر سنوات، فإنها لازالت تشكل إكراها تنمويا حقيقيا، حيث تحددها بعض الإحصائيات في حوالي 40,1 % في حدود سنة 2007.

أما في ما يخص محاربة الفقر والهشاشة، فرغم وجود مؤشرات هامة تدل على تحسن مستوى المعيشة في الوسطين القروي والحضري، حيث انتقل معدل الفقر في الوسط الأول من 25,1 % إلى 14,5 % ما بين 2001 و 2007، ومن 7,6 % إلى 4,8 % خلال نفس الفترة بالوسط الحضري، فلازال معدل الهشاشة أي نسبة الساكنة غير الفقيرة، والتي تكون مهددة بالسقوط في خانة الفقر في أية لحظة مرتفعة، حيث يحدد على التوالي في الوسطين القروي والحضري في 23,6 % و 12,7 %.

وفيما يخص إصلاح التعليم، ووقف الهذر المدرسي، وتحسين المؤشرات الصحية، فلازال الجهود المطلوبة على مستوى الإنفاق العمومي كبيرة، وإن العمل الميداني يتطلب جهدا متواصلًا، يجب أن تتضافر فيه جميع الجهود، فمعدل التمدد بالنسبة للتعليم الولي لازال ينحصر في 63,8 % على المستوى الوطني بالنسبة للموسم الدراسي 2008 - 2009، ويبقى الوضع أكثر تعقيدا في الوسط القروي، حيث لم تتجاوز نسبة التمدد في نفس المستوى حوالي 43 % لنفس السنة الدراسية.

السيد الرئيس،

إن العدل مسألة أساسية في بناء مجتمع سليم، وقد خصه جلالة الملك حفظه الله بقسط وافر في خطبه السامية المتتالية، وخاصة ما جاء في الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، والذي أكد

بمقتضاه حفظه الله أنه ينبغي ضمان سيادة القانون، ودعم أمن
العمليات الاقتصادية والتجارية، وترسيخ قواعد الحكامة في تدبير
الإدارة القضائية، من خلال تحسين مردودية وجودة القضاء، وتحقيق
الحياة العامة عبر تحسين مردودية وجودة القضاء، من خلال إخضاع
تسيير المحاكم لتدبير مرتكز على منطق النتائج، عوض منطق الوسائل،
والاهتمام بالعنصر البشري وتدعيم مفتشية وزارة العدل، وإعادة النظر
في بعض المساطر القضائية، وتشجيع اللجوء إلى التقنيات الحديثة
للمعلومات للتواصل مع المتقاضين، وإعادة النظر في مسطرة التبليغ
لجعل القضاء في خدمة النمو الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة
ضمانا لتقوية الاستقلالية وشفافية القضاء.

ونسجل للحكومة اهتمامها بهذا الورش المجتمعي الهام في إطار
التعليمات الملكية السامية، وبذل مجهودات هامة لتجديد عطاءاته من
خلال المبادرات التي أطلقتها الوزارة المعنية -وزارة العدل- لجعل
القضاء وسيلة لعدالة مجتمعية منصفة في اتجاه ترسيخ استقلالية القضاء،
الذي ظلت مطلباً ملحاً في برامج حزب الاستقلال عبر مطالبه تاريخياً.
ونسجل للحكومة حرصها على رفع الاعتمادات المخصصة لهذا
القطاع في مسار تمنيحه من الشوائب التي أضرت كثيراً بسمعة القضاء
المغربي، ونعتبر في الفريق الاستقلالي أن هذا الورش يعد ورشاً وطنياً
بامتياز، يهمننا جميعاً، وبدون استثناء، وبغض النظر عن مختلف الوقائع
لتفعيل التوجيهات الملكية السامية في هذا الإطار.

وهذا العمل المتواصل الذي من المنتظر أن تتم بلورته بتقديم
مجموعة من مشاريع القوانين من طرف الحكومة، والتي ستعرض على
البرلمان خلال هذه الولاية التشريعية، وذلك من أجل تدعيم استقلالية
القضاء، وإصلاح المجلس الأعلى للقضاء، والمسطرة الجنائية، والمسطرة
المدنية، والنظام الأساسي لرجال القضاء، والخريطة القضائية، إلى غير
ذلك من القوانين، مع إعطاء التحفيز الضرورية للموارد البشرية من
قضاة، والاعتناء بكتابة الضبط للمحاكم، نظراً لما تبذله من مجهود
جبار من أجل إنجاز كل هذه الأوراش الخاصة بإصلاح القضاء.
المحور الرابع: المقاربة المندمجة لتنمية الوساطة القروية.

السيد الرئيس،

إن الفريق الاستقلالي يسجل للحكومة إرادتها الصادقة في جعل
الوسط القروي وسطاً مندمجاً في محيطه الإقليمي والجهوي، بالحرص
على تسريع وثيرة نموه من خلال تسريع وإنجاز التجهيزات والخدمات

الأساسية من مسالك وطرق وماء وإنارة وت مدرس وصحة ومحاربة
للفقر وتنشيط سوق الشغل والأعمال المدرة للدخل، ولا شك أن
المشروع قد بلور هذه الإرادة في شتى المجالات، وإننا نسجل أن نسبة
الولوج للطرق بالنسبة للسكان في العالم القروي قد ارتفعت، إذ
وصلت إلى ما يقرب 61%، والماء الصالح للشرب إلى معدلات
قياسية ما بين 87 و 88%، ونسبة مهمة كذلك بالنسبة لكهربة
العالم القروي.

إن البرامج المعلنة وتقييم المنجزات بالوسط القروي تجعلنا
مطمئنين إلى الإرادة الراسخة للحكومة في تبني مقاربة منتجة ومندمجة
للتنمية القروية، من خلال تأكيد المشروع على تفعيل وكالة التنمية
الفلاحية، المكلفة بإعطاء انطلاقة مشاريع الدعامات الأولى والثانية
للمخطط الأخضر، وإعادة تحديد التوزيع الجغرافي للغرف الفلاحية،
وإعداد المخططات الفلاحية الجهوية، وأهمية البرامج الرئيسية في ميدان
الري وتهيئة الأراضي الفلاحية.

كما لا بد أن نسجل أهمية البرامج المرتبطة بالبنيات التحتية للعالم
القروي، خاصة البرنامج الوطني للطرق القروية، الذي يهدف إلى
بلوغ نسبة 80% في أفق 2010، ومواصلة البرنامج الوطني للتأهيل
البيئي للمدارس القروية لفائدة مليون طفل، وصيانة المنشآت المائية
وتقديم الدعم لوكالة الأحواض المائية، ومواصلة برنامج تزويد العالم
القروي بالماء الصالح للشرب من خلال حفر الآبار وتهيئة نقط الماء،
وتهيئة المنابع وتزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب انطلاقاً من القنوات
الجهوية، إضافة إلى مواصلة العمل في بناء 12 منشأة مائية، أي
السدود، وانطلاق مخطط كهربة العالم القروي المهادف إلى ضمان
وتحقيق إيجابية البرنامج الشامل لكهربة العالم القروي في ميادين ذات
قيمة عالية، وتسريع وثيرة إنجاز البرنامج الشامل لكهربة القروية الذي
يتوقع بلوغ نسبة 98% نهاية السنة الحالية.

وإذا كنا نسجل كل هذه المجهودات الرامية إلى تنمية العالم
القروي، فإننا ندعو الحكومة إلى وضع العالم القروي ضمن أولوية
الأولويات لتسريع وثيرة تطويره، ولابد أن نشيد بالقرار الملكي
الحكيم، القاضي بإقامة مستشفيات متنقلة، تشرف عليها القوات
المسلحة الملكية لإسعاف وعلاج ساكنة عمق المجتمع المغربي في
الدواوير والمداشر والقرى المتواجدة في مناطق صعبة، في ظروف
الطقس القاسي الذي تعرفه هذه المناطق من بلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على تعاونكم مع الرئاسة، الكلمة الآن للسيد رئيس الفريق الحركي في إطار 40 دقيقة، شكرا.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على اشرف المرسلين.
السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لأبدي وجهة نظرنا في المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤطرة لمشروع قانون المالية للسنة المقبلة 2010، ولأعرض قراءتنا للسياق العام الذي تبلور فيه المشروع، وكذا الأسئلة المطروحة على مضامين هذا المشروع وأرقامه وتوقعاته، هذا طبعا في إطار مقارنة حركية، تتسم بالواقعية التي تقيس الطموح على الواقع، وترتبط الطموحات بحجم الإكراهات ومحدودية الإمكانيات، مقارنة قائمة على قناعة لا تكتفي بتشخيص الواقع، بل تسعى إلى صياغة البدائل وإنتاج الاقتراحات، كما تكشف الاختلالات ولا تبخس المنجزات، إنها مقارنة لا تربط الموقف والرأي بالموقع، تؤمن بخدمة الوطن ولا تشتت طبيعة التموقع لفعل ذلك.

على هذا الأساس، ناقش اليوم هذا المشروع من داخل الأغلبية البرلمانية، وفي الائتلاف الحكومي، بعد أن كنا خارجه لمدة سنتين. إن ما وقع في محطة 29 يوليو الماضي ليس دخولا للحركة إلى الحكومة بقدر ما هو عودة إلى صفوف أغلبية تقاسمنا مسارها منذ محطة التناوب التوافقي وساهمنا في بلورة أورشها وصياغة برامجها وتفعيل سياستها القطاعية على مدى ولايتين تشريعتين.

ووعيا بهذا المنطلق، كانت معارضتنا نوعية في خطابها و منظورها، ولم تكن تستهدف روح البرامج ولا مضامينها، التي ليست غريبة عنا لا في بنائها ولا في أهدافها، بل كنا نعارض وثيرة مظاهر إنجازها وتفعيلها، ونسائل توجهات قطاعية مغيبة في التصريح الحكومي، إلى جانب الحرص على تقييم حجم الانعكاس السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للقرارات الحكومية المتخذة والمواكبة لتنزيل البرامج على أرض الواقع.

بالإضافة إلى هذا، نشيد بالسياسة الطاقية التي ترمي إلى التفكير المستقبلي في الاستقلال الطاقى للمغرب عبر تدعيم الطاقات المتجددة، وما المشروع الضخم الذي أعطى جلالة الملك انطلاقته مؤخرا بورزازات إلا بلورة لهذه السياسة واضحة المعالم، التي يجب تتبعها وإنجازها وتضافر الجهود لبلورتها على أرض الواقع.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

أخواني، إخواني المستشارين،

إن قراءتنا في الفريق الاستقلالي لمشروع القانون المالي لسنة 2010 قد تم بكل اعتزاز، باعتبار أننا اعتبرنا أن هذا المشروع هو إيجابي لتجاوبه مع أغلب ما عبرنا عنه كفريق في إطار الأغلبية، ولانسجامه مع مرتكزات التصريح الحكومي، ورهانات المرحلة، وتبني خطاب المكاشفة، المبني على الصدق والأمانة والمسؤولية، وذلك تبعا لتوجهات الملكية السامية.

واعتقد جازمين أن مجلس المستشارين، بما له من خصوصية في تركيبته وتكوينه، وقد كان قيمة إضافية من حيث المناقشة، والتدقيق، وإعطاء الملاحظات، وطرح بعض الاستفسارات، التي بالمناسبة نشكر السيد وزير المالية على التجاوب معها، وإقناع كذلك المستشارين في لجنة المالية بمجديتها أحيانا أو تفسير منحى الحكومة من خلال تعديلها، الشيء الذي جعل مناقشة مشروع القانون المالي فرصة كبيرة جدا لجميع الشرائح وجميع الأصناف المكونة لهذا المجلس الذي يعرف تركيبة لها طابع اجتماعي واقتصادي بامتياز، الشيء الذي يعطي قيمة مضافة للمقاربات التي انطلق منها إخواننا في مجلس النواب.

ولقد كان حوارنا مع الحكومة غنيا ومفيدا وإيجابيا ومثمرا، وخاصة مع السيد وزير المالية، الذي نكن له كامل التقدير والاحترام، وذلك بحرص تام على المصلحة العليا للبلاد، وهي الروح التي تدفعنا اليوم إلى تأكيد مساندتنا بقوة لهذا المشروع، وتصويتنا عليه بالإيجاب، خاصة الحكومة قد تجاوبت معنا بقبولها ل 14 تعديل لفرق الأغلبية، وكذلك للمبادرات الهامة التي جاءت بها في نطاق التعديلات بخصوص دعم السكن الاجتماعي.

وشكرا لكم.

إن نبل الرسالة الحركية وجوهرها الوطني الصادق، يجعلنا نقول الحق من أي موقع، ننتقد السلبي ومنتصر للإيجابي، فكما مارسنا المعارضة النقدية البناءة، فنحن اليوم نمارس المساندة التوجيهية، وفقا للطبيعة النوعية والأفقية لمشاركتنا الحكومية المتميزة بعمقها السياسي، وطابعها ما فوق القطاعي، واضعين دائما نصب أعيننا المصلحة العليا للوطن فوق كل اعتبار، ومستترين في مسارنا بالتوجيهات الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد الرئيس المحترم،

قبل الخوض في مناقشة مضامين المشروع و سياقه العام، نود أن نتوقف عند مستجدات قضية وحدتنا الترابية، المتمثلة في النجاح المتواصل للمبادرة المغربية، الهادفة إلى إقامة حكم ذاتي في إطار الجهوية الموسعة والسيادة المغربية، وهي مبادرة أخرجت خصوم وحدتنا الترابية، وقلصت مجال المناورة لديهم، مما جعلهم يلعبون آخر أوراقهم بتسخير أشخاص معدودين على رؤوس الأصابع، تنكروا لوطنهم، وباعوا أنفسهم للخصوم، مستفيدين في ذلك من المناخ الحقوقي المتميز لبلادنا وفضاء الحريات، الذي يشهد به حتى خصوم المغرب.

وما الملف المصطنع للمدعوة أميناتو حيدر إلا حلقة من حلقات مسرحية مفضوحة بإخراج وتمويل ودعاية من حكام الجزائر وصنيعتها البوليساريو، وما هي أيضا إلا برهانا قاطعا على أن مبادرة الحكم الذاتي، التي أطلقها المغرب قد أسقطت القناع عن من كان إلى وقت قريب يدعي قولاً أنه غير معني بقضية الصحراء المغربية، ولكنه يعمل فعليا على معاكسة وحدتنا الترابية في كل المحافل الدولية.

أسقطت القناع أيضا عن من كان يتظاهر بالدفاع عن حقوق الإنسان، وهو لا يحترمها في بلده، وللتضليل على ذلك يعمل جاهدا على البحث عن من يمكنه أو يمكنها تضليل الرأي العام الدولي بقضية مفتعلة، لا تستحق كل هذه المهالة الإعلامية، التي وجدت فيها بعض وسائل الإعلام الإسبانية والجزائرية مادة دسمة لاختلاق فجوة في العلاقات المغربية الإسبانية، خصوصا في ظل الاستحقاقات الانتخابية الإسبانية، ولكن حكمة وتبصر المسؤولين المغاربة والإسبان والعلاقات الإستراتيجية التي تربط بين البلدين الجارين فوتت الفرصة على خصوم وحدتنا الترابية.

وكيفما كانت مناوراتهم فإن المغرب في أرضيه ومسيرته التنموية لن تتوقف، بل سيستمر في تعزيز ترسيخ دولة الحق والقانون، وإشعاع

ثقافة حقوق الإنسان، وإطلاق المبادرات في كل المجالات الحقوقية والتنمية. بمشاركة كل أبناء الوطن من طنجة إلى الكويرة، في إطار جهوية موسعة، تعزز الوحدة الترابية والوطنية، أما الضجة المفتعلة فهي بمثابة سحابة صيف عابرة، لن تنال في شيء من الإجماع الوطني وتماسك الجبهة الداخلية، ولن تشوش على مسيرة بلد عظيم من حجم المغرب، الآمن والمطمئن، والتمسك دوما وأبدا بثوابته ومقدساته.

وما يثير الاستغراب هو أنه في الوقت الذي ينبغي أن يكون انشغالنا كدول مغربية هو تطلعا لبناء إتحاد مغاري كبير، كما تطمح في ذلك شعوب المنطقة، يتم اختلاق قضايا تافهة لشغل الرأي العام، هذا في الوقت الذي كان علينا أن نقوم بما تقوم به دول التعاون الخارجي، الذين التأموا بالأمس واتفقوا على خلق عملة موحدة ابتداء من فاتح يناير المقبل، وبناء شبكة كهربائية موحدة.

وبطبيعة الحال يثير هذا الملف المصطنع لأميناتو حيدر استغرابا آخر، إذ لماذا لا تتحرك كل هذه الآليات الإعلامية الضخمة والمجندة للدفاع عن ملف المحتجزين المغاربة بمخيمات الذل والعار، الذين يرزحون تحت الحصار والتجويع والحرمان بدل الانجرار وراء ضجة مفتعلة من سيده تنكرت لوطنها، وتبيع الكذب والافتراء.

السيد الرئيس المحترم،

يأتي مشروع القانون الحالي أيضا في ضوء أربعة خطابات ملكية سامية: خطاب العرش، وخطاب ذكرى 20 غشت، والخطاب الافتتاحي للسنة التشريعية، وخطاب ذكرى المسيرة الخضراء، خطابات حكيمة وإستراتيجية، حملت توجهات تنموية هامة وإصلاحات مؤسساتية عميقة، أثرت خيار الجهوية الموسعة، وعمقت مسار الإصلاح المؤسساتي من خلال إخراج المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى حيز الوجود، ودعت لبلورة ثلاثة ميثاق في غاية الأهمية، تتعلق بالميثاق الاجتماعي، وميثاق وطني شامل للبيئة، وميثاق اللاتركيز، إلى جانب وضع خارطة طريق واضحة المعالم لإصلاح القضاء، وبناء سياسة تنموية للمناطق القروية والجلبية قائمة على الإنصاف والتوازن، كما جاءت التوجيهات الملكية السامية لتأسيس مقارنة نوعية وثقافة دبلوماسية جديدة في مجال تحصيل واستكمال وحدتنا الترابية، وإنهاء النزاع المفتعل حول مغربية الأقاليم الجنوبية للمملكة، الراسخة برباط البيعة المقدس بين العرش والشعب والإجماع الوطني منقطع النظر، ووضع حد لاستغلال الحريات والرصيد

الحقوقي المميز لبلادنا من طرف أعداء وحدتنا الترابية قصد الإساءة إلى حقوق الوطن وخبائته، وهي وضعية تجعلنا اليوم في أمس الحاجة إلى بلورة ميثاق وطني للحقوق والواجبات، ميثاق يجعل الحرية مقرونة بالمسؤولية، والحق مربوطا بالواجب، ويؤسس كذلك لآليات قانونية واضحة، ناجمة عن حوار جدي وموسع، يحسم في الالتماس الذي يلف الحرية وحقوق الإنسان على حساب حقوق المجتمع والوطن. كما نسجل في هذا الإطار، باعتزاز كبير، حجم وأهمية الأوراش الكبرى التي يشرف عليها جلالة الملك نصره الله، وتفقده الدائم والمتواصل لأحوال المواطنين في مختلف جهات المملكة والآثار الإيجابية البالغ للمشاريع التنموية والمؤسساتية، التي يشرف عليها جلالاته في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي القطاعات الإنتاجية .

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

كما تعلمون يعتبر القانون المالي محكا حقيقيا للسياسات العمومية والاستراتيجيات الحكومية المسطرة في تصريحها الحكومي، لهذا يحظى هذا المشروع باهتمام كبير لأنه يمس الحياة اليومية لجميع شرائح المجتمع، ويؤطر الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ويرجم مدى نجاعة الاختيارات السياسية والتنموية المسطرة لمجتمع يعيش الانتقال في مختلف مستوياته: الجبلية، الديمغرافية، الديمقراطية، الحقوقية، السوسيواقتصادية، وكذا الهوية والثقافية، وهي وضعية تتطلب بإلحاح انتقالا في السياسة المالية من المنطق المحاسبي فقط إلى معانقة الأفق السياسي والاقتصادي والتنموي في هندسة الميزانية وبناء توجهاتها وأرقامها بشكل أوسع وأعمق.

وهذا المطلب يعيد إلى الواجهة من جديد ضرورة مراجعة فلسفة ومقتضيات القانون التنظيمي للمالية، علما أن هامش الاختيار في هذا الباب أضحى محدودا، حيث تحول الاختيار إلى خيار، ونتمنى أن يتحول إلى التزام.

يأتي هذا المشروع في ظرفية عالمية متأزمة، وفي مناخ اقتصادي غير سليم، مطبوع بالانعكاسات السلبية للأزمة العالمية المتواصلة في الاقتصاد الوطني، هذه الأزمة التي انطلقت من المجال المالي والمصرفي لتنتقل بعد ذلك إلى أزمة اقتصادية، عطلت شرايين عدة مجالات حيوية

في النشاط الاقتصادي، وبشكل تفاعلي أخذت الأزمة طابعا اجتماعيا أمام استمرار العجز المالي والاقتصادي، علما أن هذه الأزمة بمظاهرها البنوية والقطاعية الاجتماعية مرشحة للتفاقم والتوسع إذا تواصل انسداد الآفاق لحل الأزمة في مصادرها الرئيسية.

وأخذا بعين الاعتبار بخطورة هذه الأزمة، التي قلصت دينامية القطاعات الرئيسية، وزعزعت المداخل الرئيسية للميزانيات، فإن أي تماطل في مواجهتها يفتح الباب لتوسيع خريطة الفقر أفقيا وعموديا، وامتداد جغرافية البطالة، وتقليص فرص التنمية الضرورية المنشودة.

في هذا الإطار، فإن مواجهة الأزمة بسلاح الواقعية واحتجاب لهجة التبرير، واستسهال انعكاساتها الواقعة والمرتبقة على اقتصادنا الوطني، يعتبر مسلكا حكيما وحافزا لتعبئة كافة الفاعلين والقوى الحية للبلاد في منظومة عمل مشترك لتجاوز الأزمة وتحضير بلادنا لما بعدها، وضمن الانخراط الجماعي لتأمين هذا العبور في ظل قيم التضامن والوطنية الراسخة.

على هذا الأساس يحاصرنا السؤال حول المنظور الاستراتيجي الذي يحكم مقارنة الحكومة لأسس هذه الأزمة، ومدى نجاعة التدابير والإجراءات المتخذة لوضع حد لتداعياتها، ووقف زحف انعكاساتها على اقتصادنا الوطني الموصوف بالانتقالية من واقع الهشاشة إلى طموح الانتعاش والنمو، استفسار يعززه التأخر في تقدير حجم الأزمة، واستسلام المقاربة المعتمدة لمنطق رد الفعل، وطغيان الظرفي على الاستراتيجي في فلسفة القرارات المتخذة، واعتماد المواجهة القطاعية للأزمة على حساب المقاربة الشمولية المتدججة، وتلكم منهجية نخشى أن لا تعمل إلا على تأجيل مظاهر الأزمة وإخفاء تجاعيدها دون أن تطال عمق الأزمة واستتصال بذورها وأسبابها بسياسة اقتصادية متناغمة، مبنية على إصلاحات هيكلية وبنوية ووظيفية، تضيي المناعة على القطاعات الرئيسية المتضررة، وتستمد قابلية التنفيذ والنجاح من قيم التضامن الوطني، وترتكز على أساس اختيارات تنموية وسوسيواقتصادية مؤثرة، تستهدف التوازن الجهوي والمحلي والقطاعي والاجتماعي، اختيارات قادرة على تعزيز ثقة المواطن في جدوى السياسات العمومية، وجعله يؤمن ويقتنع أن ثمار التنمية، وإن لم تصله اليوم في مدينته أو قبيلته، فهي حتما في الطريق إليه.

ويبقى المدخل الأساسي طبعا لتجسيد هذه الثقة المتبادلة هو فتح حوار وطني موسع، قائم على ديمقراطية تشاركية، تنضج القرارات

الإستراتيجية والاختيارات الكبرى بألية الحوار العمومي الجاد والصريح.

السيد الرئيس المحترم،

على المستوى السياسي، يأتي مشروع القانون المالي الحالي ليؤرخ لمنتصف الولاية التشريعية في عمر الحكومة، وبعد سنة انتخابية بامتياز، بدأت جماعية وانتهت تشريعية، تجددت خلالها مختلف الجماعات المحلية والغرف المهنية، وتمثيلية المأجورين، وثلاث مجلس المستشارين، وتوجت بخريطة سياسية جديدة مغايرة لخريطة 2007، وتجددت في ضوئها تركيبة الحكومة، استحقاقات وخريطة بسقف العتبة المعتمد، وقواعد قانونية جديدة أدخلت مقاربة النوع في تدبير الشأن المحلي، وأعدت آلية التخطيط إلى الحكامة المحلية، كما أنها زادت جرعة جديدة على خيار القطبية السياسية بعد مفعول قانون الأحزاب، ورفع عتبة التمثيل والتمويل.

وانطلاقاً من هذا السياق التمثيلي، والواقع الانتخابي الجديد، وما يواكبه من إصلاحات مؤسساتية متواصلة في مختلف المجالات، فإن مطلب تقدم الحكومة بعرض أمام البرلمان، يقيم حصيلة الفترة السابقة، ويدمج المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طالت البرنامج الحكومي ومحيطه العام، يعتبر آلية هامة للغاية لأنها تفتح الباب لبلورة توجهات جديدة، تراجع الاختلالات المسجلة، وتحدد أولويات المرحلة ورهاناتها المطروحة، وتزداد أهمية هذه القفزة النوعية في مسار وأداء العمل الحكومي، وإعادة ترتيب أولوياته من خلال حجم الأوراش الكبرى المفتوحة ببلادنا، والجيل الجديد من الإصلاحات القطاعية التي تبلورت خارج سقف التصريح الحكومي المعتمد منذ سنتين.

ينضاف إلى ذلك التقييم السليبي الصادر عن معظم التقارير الدولية حول التنمية القطاعية والبشرية، بغض النظر عن الجدل الدائر حول معاييرها ومدى صوابها، فضلاً عن الأسئلة الكبرى المطروحة على بلادنا في مختلف المسارات والمجالات، إلى جانب الوضعية الاجتماعية المشوبة بالاحتقان وارتباك الحوار الاجتماعي المطبوع بالفئوية، والعاجز إلى حد الآن عن التحول إلى حوار مجتمعي، يساهم فيه الجميع، ويستفيد الكل من نعمه وثماره.

وبناء على ما سبق، فإن التطلع نحو مدى تفاعل السياسة المالية العامة للحكومة مع هذه الاختيارات الإستراتيجية والملفات الكبرى،

يصبح محطة انتظار ملح، وهو ما يجعلنا نتطلع أن تكون محطات هذه المناقشات، وما يليها من مناسبات ومبادرات، فضاءاً لنتج جميعاً الحلول المناسبة، ونبذع وصفات الإصلاح والتنمية المنشودة.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن بصدد العناصر المميزة لسياق هذا المشروع، لا بد أن نثير الانتباه إلى كون هذه البرمجة المالية، أسوة بالسنوات السابقة، تتم في غياب سياسة للتخطيط، وتوقف العمل بمخططات تنموية مؤطرة لأرقام وتوجهات القانون المالي، خاصة بعد اختفاء حقيبة التخطيط في الهيكلة الحكومية، وانحسار دور المندوبية السامية للتخطيط في إصدار تقارير ودراسات إحصائية غير متناغمة عادة مع أرقام وإحصائيات الحكومة، استبدال آلية التخطيط بالرؤية القطاعية، التي تحتاج إلى خيط ناظم ينسقها، بالإضافة إلى اختفاء وزارة للتنمية القروية، التي من شأنها وضع سياسة قروية مندمجة، تجمع وتنسق الجهود القطاعية المبذول في هذا المجال.

ونسجل هنا مفارقة مثيرة، وهي أن هاجس التخطيط اكتفى في السياسة الحكومية، في الوقت التي تعمق هذا الخيار في عمل الجماعات المحلية عبر تنصيب الميثاق الجماعي الجديد على إلزامية بناء تدبير الشأن المحلي على مخططات تنموية قابلة للتقويم، وتبقي المراهنة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإسهام في سد هذه الفراغات ولعب دور أساسي في هذا المجال.

ومن زاوية أخرى، ولأننا لا نركز فقط على النصف الفارغ من الكأس، فكما لهذا المشروع نواقص، فهناك عدة إيجابيات ومواطن قوة في مضامين هذا المشروع، وسنفصل النقاش فيهما في المحطات المقبلة من دراسة هاذ المشروع من زاويته القطاعية.

لهذا سنكتفي بالوقوف عند بعض المحاور الأساسية التي تراعي اختصاصات مجلسنا الموقر ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والجهوية والمؤسسية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

فبخصوص الوجهة الاقتصادية والمالية للمشروع، فلا شك أن بلادنا راكمت في السنوات الأخيرة مجهودات جبارة لتصحيح مجموعة من الاختلالات البنوية على المستويين الاقتصادي والمالي.

، % ومعدل تضخم ب 2% هذا المشروع؟ أي معدل نمو 5,3 ،
، علما أن المدخل الجبائية ومدخيل الرسوم 4% والعجز المالي ب
الجمركية ستعرف انخفاضا ملحوظا، أما تراجع عائدات القطاع
الفلاحي فتعيدنا إلى التساؤل، الذي مافتتنا نظرحه حول الارتباط
الهيكلية للنمو الاقتصادي والوطني للقطاع الفلاحي، الذي تظل
حركته الإنتاجية رهينة بالتقلبات المناخية.

وكذلك لا بد من المضي نحو أجراء الإصلاحات الهيكلية الأساسية،
وتسريع وثيرة إنجاز السياسات القطاعية، وتعزيز تنافسية وجاذبية
القطاعات غير الفلاحية، منوهين في هذا السياق للمشاريع الطاقية
الكبرى التي تتبلور بتوجيهات ملكية حكيمة.

من الناتج الداخلي % أما العجز المالي للجزينة المقدر بحوالي 4
الخام، فلا بد من اتخاذ إجراءات هيكلية للتحكم فيه، من قبيل الإسراع
بمراجعة وتحيين التشريعات الضريبية للحد من هذه الاختلالات التي
تعاني منها المالية العمومية، بدل الإصلاحات الجزئية التي يتم تمريرها
من خلال قوانين المالية، فالمرحلة تفرض في رأينا إصلاحا ضريبيا
مستعجلا، سبق للحكومة أن وعدت في تصريحها بتقديمه أمام البرلمان،
يساهم بشكل ملموس في تحقيق العدالة الضريبية، والمساواة أمام
العبء الضريبي الوطني ليشمل كافة الأنشطة والقطاعات الفئات
الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، نعيد من جديد المطالبة بإعفاء الفاعلين
الاقتصاديين العاملين في مجال إعادة إنتاج المواد المستعملة لهذا، لما
لدورهم الحيوي من آثار إيجابية في مجال المحافظة على البيئة، هذه
المحافظة التي تنطلق إلى أن تكون عنصرا أساسيا في سياسة الاستثمار
وتأطير المشاريع التنموية المختلفة، لا بد كذلك من ترشيد الإنفاق
العمومي وضبطه، واعتماده كإمكانية جديدة لمواجهة متطلبات
المشاريع التنموية العمومية والخاصة.

وتبقى التدابير والإجراءات التي نص عليها المشروع، من قبيل
تكثيف الاستثمار العمومي، ودعم القدرة الشرائية للمواطنين، ودعم
القطاعات المصدرة المتضررة من الأزمة الاقتصادية العالمية من الأهمية
بمكان، وستمكن إذا توفرت لها شروط التطبيق من تسريع الإقلاع
الاقتصادي الذي نشده جميعا، لكن كيف السبيل إلى ذلك؟ ونحن
علم اليقين أن توطين وتوزيع هذه المشاريع الإصلاحية الكبرى لازال
يحكمه منظور اللامساواة واللاتوازن، كيف السبيل إلى ذلك، وهناك

وإذا كنا في الفريق الحركي، نتفق مع السيد الوزير المالية في كون
بلادنا رغم الظروف الصعبة، قد تمكنت من تكريس استقرار المكونات
الأساسية لإطارها الماكرواقتصادي، وبالتحكم النسبي في نسبة التضخم
وعجز الميزانية، لكن في المقابل، ونظرا لدقة المرحلة التي تفرض الواقعية
والموضوعية في التحليل، نقول أن تفهقر القدرة الشرائية للمواطنين
بمختلف مستوياتهم الاجتماعية يؤكد باللموس تأثر الاقتصاد الوطني
المستمر بالأزمة الاقتصادية العالمية، رغم القواعد الاحترازية المطبقة من
طرف الحكومة، ورغم محدودية ارتباط القطاع المالي المغربي بالأسواق
المالية العالمية.

من هنا نعتقد أنه كان على الحكومة أن تضمن هذا المشروع
إجراءات عملية، تمكن من تسريع الإصلاحات الهيكلية، وتمنع انتقال
الأزمة إلى قطاعات أخرى، فتراجع الطلب الخارجي بسبب الأزمة
يفرض تدابير كفيلة بتقوية الطلب الداخلي، الذي يبقى في نظرنا
الرهان الذي على الحكومة أن ترفعه لمواجهة هذه الأزمة الاقتصادية
الشرسة، علما أن وثيرة نمو الطلب الداخلي حسب المندوبية السامية
للتخطيط عرف انخفاضا خلال السنة الجارية، وتوقع المندوبية عكس
ما جاء به المشروع أن تتراجع وثيرة الاستهلاك الفردي من 1,3%
إلى 1% سنة 2010، على نتيجة تراجع الاستهلاك الذاتي الخاص
بالمنتجات الفلاحية، وستنتقل مساهمة الاستهلاك النهائي الوطني في
النمو من 5,4 نقطة سنة 2009 إلى 3,2 نقطة سنة 2010.

أما الأسر المغربية، بما فيها المقاولين الفرديين، فستسجل حصتهم
من القيمة المضافة الإجمالية منحي تنازليا حادا، لتنتقل من 7,41%
سنة 1998 إلى 1,35% سنة 2010.

ونفس المنحى تسجله القروض العقارية، التي سيتراجع نموها من
4,43% إلى 2,25%، من غير المستبعد أن تواصل هذه المؤشرات
المرتبطة بالطلب الداخلي منحها التنازلي.

لقد استند مشروع القانون المالي للسنة المالية 2010 على ثلاثة
ركائز، همت:

- الاستثمار في دعم دينامية النمو؛
- الرفع من وثيرة الإصلاحات؛
- تقوية التضامن والتماسك الاجتماعي.

وبقدر ما نتمن هذه الركائز، ونؤكد دعمنا المطلق لتحقيقها على
أرض الواقع، بقر ما نتساءل عن مدى توفر شروط تحقيق فرضيات

مجتمعان: مجتمع المشاريع الكبرى الضخمة، ومجتمع لازالت فيه الدواب وسيلة النقل الوحيد للحصول على أبسط وسائل الحياة، مجتمع يقاوم البرد ويصارع الطبيعة، ورغم ذلك، فإننا نسجل للحكومة التزامها بتوزيع جهوي ومجالي أكثر توازنا للاستثمار العمومي من أجل تعزيز حاذية وتنافسية الاقتصاد الوطني.

وارتباطا بالاستثمارات العمومية فقد خصصت الحكومة لذلك مبلغ 163 مليار درهم، ثلثي هذا المبلغ أي حوالي 109 مليار درهم موجهة لمؤسسات عمومية، يصل عددها حسب تقرير المؤسسات والمنشآت العامة إلى 716 هيئة، وهي مؤسسات مسؤولة على سيولة، دون أن تخضع %مالية عمومية ضخمة، لا يتعدى تمويلها الذاتي 20 لرقابة مؤسستنا التشريعية، وهذا أمر نبهنا إليه الحكومة في أكثر من مناسبة، ونعتقد أن تزايد الاعتمادات الرامية إلى تقليص عجز هذه المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها لن يؤدي بالضرورة إلى تصحيح أوضاعها، لأن التصحيح في نظرنا يجب أن يمر عبر القضاء على أسباب ما وصلت إليه نتيجة سوء التدبير والفساد الذي ثبت في كثير منها. ومن هذا المنطلق، الإنقاذ والتأهيل، وسياسة الدعم وإعادة الرسملة إزاء عدد من هذه المؤسسات، ينبغي أن يوازيه الحزم والصرامة للحفاظ على المال العام، وتوجيه هذه المؤسسات التي يجب أن تخضع لرقابة البرلمان لتقوم بالدور التنموي المنوط بها، وكفي يستفيد من مردوديتها كل المغاربة، الذين أدوا ثمن إصلاح العديد منها.

السيد الرئيس،

إن تقوية الاقتصاد الوطني وخلق فرص الشغل المنتجة يجب في نظرنا أن يمر عبر رفع كل الحواجز التي تعرقل الاستثمار والمقاولات في آن واحد، فتأهيل الاقتصاد الوطني لا بد أن يرتكز بالأساس على تأهيل المقاولات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل الآن حوالي 95% من نسيج اقتصادنا الوطني، ونأمل أن تعمل الحكومة على تهيئة وتفعيل مقتضيات الميثاق الخاص بهذا النوع من المقاولات، وأن توجه الاستثمار على الخصوص إلى قطاعات ومجالات تتناسب مع حاجيات وخصوصيات المناطق والجهات، خاصة بالعالم القروي.

كذلك لا بد أن تعمل الحكومة في اتجاه تخليق المناخ العام للمقاولات والاستثمار عبر تبسيط المساطر وإحاطة الصفقات العمومية المبرمة بالشفافية والمساواة، وعبر إشاعة ثقافة المنافسة الشريفة، التي تضمن تكافؤ الفرص بين الفاعلين الاقتصاديين.

كذلك لا بد من تبني سياسة واضحة، تساهم في توفير وتجهيز أراضي المناطق الصناعية بأسعار تخفيفية، فعلاء أراضي المناطق الصناعية تعد من أهم أسباب تردد المستثمرين عن إنجاز مشاريعهم، ونعتقد أن إحداث وكالة عقارية لتجميع أراضي الدولة وقيمتها وتوزيعها على المستثمرين بأثمان رمزية أمر ملح وضروري، إذا أردنا فعلا تقوية وتعزيز تنافسية اقتصادنا الوطني.

أيضا يبقى النظام الجبائي، الذي سبق أن أشرنا إليه، من العوائق الحقيقية التي تقف أمام المستثمر ببلادنا، ويدفع إلى الغش والتملص الضريبي كما هو الشأن بالنسبة للقطاع السياحي، الذي يزرع لوحده تحت وطأة وضغط حوالي 19 ضريبة وطنية ومحلية.

وعلاقة بهذا المرتكز الأول لمشروع قانون الميزانية المتعلقة بدعم دينامية النمو أو ما أسميناه بالوجهة الاقتصادية والمالية للمشروع، هناك عدد من الملاحظات لا بد أن ندلي بها، نعتقد أن إكراهات المرحلة ومتطلبات التغيير تحتم تجاوزها وهي كالتالي:

1- صعوبة مناقشة فرضيات المشروع في غياب قانون التصفية

للسنة المالية السابقة، والذي يبقى الوسيلة القانونية الوحيدة التي حددها القانون التنظيمي للمالية لمراقبة عملية التنفيذ ولتعدد واختلاف المؤشرات الاقتصادية والمالية بين الحكومة والمندوبية السامية للتخطيط وبنك المغرب؛

2- سكوت المشروع عن تدابير عملية جبائية وميزانية لدعم

الطبقة الوسطى التي تبقى رهان يجب على الحكومة أن تنتبه إليه لدعم وتقوية الطلب الداخلي، والتي أكد عليها صاحب الجلالة نصره الله في أكثر من مناسبة؛

3- إغفال المشروع لإجراءات واضحة، تمكن من تنظيم القطاع

غير المهيكّل، وإدماجه في ظل التنمية المنشودة، إلى جانب محاربة اقتصاد الريع الذي يؤثر سلبا على الاستثمار والتنمية ببلادنا.

4- غياب مقاربة واضحة لتدبير إشكالية كتلة الأجور، التي

سترتفع نفقاتها بنسبة 3,5%، علما أننا مع الزيادة في الأجور وخلق مناصب الشغل، لكن أين نحن من إصلاح حقيقي لمنظومة الأجور ببلادنا؟ وهي مفارقة أن الأوان أن نستخلص منها بكل جرأة وشجاعة فشل خطة المغادرة الطوعية، التي أفرغت الإدارة والمؤسسات العمومية من أدمغة وأطر، من الصعب إعادة إنتاجها على المدى القصير والمتوسط.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني، المستشارين المحترمين،

أما بخصوص المحور المتعلق بالإصلاح المؤسسي والاجتماعي، فقد رصد مشروع الميزانية اعتمادات هامة لقطاعات اجتماعية حيوية، وذلك بغية الرفع من الخصائص الذي تعاني منه، ونذكر على سبيل المثال قطاع الصحة، التعليم، الفلاحة، الطاقة، الماء والبيئة، والسكن، والشباب والرياضة، والصناعة التقليدية.

وإننا في الفريق الحركي، إذ نستحضر أن بلادنا عرفت تغييرات إصلاحات جذرية في العشرية الأخيرة رغم الصعوبات المسجلة على مدى 2007، والتي اتسمت بارتفاع أثمان الطاقة والمواد الأولية، وتلتها الأزمة الاقتصادية والمالية لسنة 2008.

وبالرغم من ذلك، فإن المشروع الحالي، وكما أكد على ذلك

السيد الوزير، جاء ليحرص على التوفيق بين النمو الاقتصادي ومقتضيات التطور الاجتماعي من خلال الرفع من وثيرة الإصلاحات بهدف تأمين وتوزيع أفضل لثمار النمو وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، خصوصا بالعالم القروي والمناطق الجبلية، هذه المبادرة الملكية التي جعلت من الإنسان هدفا وصانعا للتنمية، أعطت ثمارها من خلال عدد المشاريع المنجزة، وبفضل الطرق المحكمة والمساطر المبسطة في تمولها وتنفيذها، متطلعين إلى تقويم مسارها، وتعميق فلسفتها التنموية.

كما نسجل أهمية العمل على تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين عن طريق دعم أسعار المواد الأساسية، وتقوية دينامية التشغيل، مع ضرورة مراقبة هذا الدعم المنوط بصندوق المقاصة، والذي نريده أن يتجه نحو من يستحق دعمه.

من زاوية أخرى ستعرف اعتمادات قطاع التعليم، خلال الميزانية

المقبلة، ارتفاعا في قيمة الاستثمارات المخصصة له، وكذا إحداث 9600 منصب شغل للمساهمة في سد النقص الحاصل في هذا القطاع الاستراتيجي، خصوصا بعد عملية المغادرة الطوعية، ويمكن القول أن جل المدارس العمومية تعرف اكتظاظا مع خصائص كبير في عدد من المعلمين والأساتذة بالوسط القروي، وأزيد من ثلثي المدارس تفتقر إلى التجهيزات الأساسية والمرافق الصحية.

وبقدر ما استحسننا برنامج "تيسير" للنهوض بالتعليم في صفوف الأسر ذات الدخل الضعيف، بقدر ما نلح على ضرورة تبسيط شروط الاستفادة من هذه المنحة، مع تعميمها جغرافيا بمقاييس ومعايير مضبوطة، حتى نتفادى أن تتحول هذه المنحة إلى منطلق جديد لحركة احتجاجية جديدة، كما هو واقع اليوم في بعض المناطق، مما قد يجعل واقع هذه المبادرة ينعكس سلبا على الهدف الحقيقي المتوخى من هذا البرنامج.

من زاوية أخرى، ورغم الجهود الاستثمارية الكبيرة الموجهة إلى هذا القطاع التربوي منذ استقلال المغرب فإن النتائج لا تعكس الطموحات، إلى جانب مركزية التدبير المالي لهذا القطاع على حساب الأكاديميات الجهوية، حيث سيتم صرف 43 مليار درهم مركزيا. واعتبارا لكون التعليم الخاص شريكا للمدرسة العمومية في إشاعة العلم والمعرفة، فإن وضع تحفيزات الاستثمار في هذا القطاع، الذي لم يصل بعد إلى مستوى المساهمة المطلوبة منه في مجال التربية والتكوين، يعتبر دعامة أساسية لبلوغ الأهداف المسطرة، كما نعتبر في هذا السياق أن العودة إلى تجربة المدرسة الجماعية مع توفير الشروط الواكبة لها من سكن ونقل ومرافق، يعد حلا لأزمة التعليم في العالم القروي وهوامش المدن.

أما في المجال الصحي، فقد خصص له المشروع 2000 منصب، وذلك للتخفيف من العجز الحاصل في الموارد البشرية، والذي يعاني منه القطاع، إلا أننا نؤكد على أن الوضع الصحي ببلادنا لازال يحتاج للمزيد من الجهد، خاصة بالعالم القروي، الذي تأزمت فيه الأوضاع الصحية بشكل كبير، وفي هذا الإطار نطالب بميثاق وطني لإصلاح قطاع الصحة على غرار قطاع التعليم.

السيد الرئيس المحترم،

أما بخصوص قطاع الإسكان، فقد أكد السيد وزير المالية المحترم على تفويت 3850 هكتارا من أراضي الدولة لإنجاز وحدات سكنية اقتصادية واجتماعية ووحدات للطبقات الوسطى سيرا على تمكين الطبقات ذات الدخل المتوسط والضعيف من اقتناء سكن لائق، والقضاء على دور الصفيح، غير أن المضاربات العقارية تنسف هذه الجهود التي تبذلها الدولة، حيث أصبح السكن الاقتصادي والاجتماعي مهددا، وبالتالي فإنه يجب إعادة النظر في آلياته وضوابطه بشكل عقلاني.

2001 خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله في أجدير
لإدماجه الإيجابي في التعليم والإعلام وبرامج الثقافة ومختلف مناحي
الحياة العامة، متطلعين في هذا الإطار إلى انكباب الحكومة على بلورة
سياسة أمازيغية عمومية، تحقق هذا الإدماج المشروع والكفيل
باستثمار كافة طاقات المجتمع في ملحمة الجهاد التنموي والاقتصادي
والاجتماعي.

لن يفوتنا هنا أيضا ألا نعود طرح ملف المهجرة وأوضاع المهاجرين
المغاربة، داعين في هذا الإطار إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتعميق
ارتباطهم بهويتهم ووطنهم الأم، وتمكينهم من ممارسة حقوقهم
السياسية داخل بلدهم الفخور بتضحياتهم ومجهوداتهم.

من جهة أخرى، وانطلاقا من كون اللامركزية الإدارية قد
شكلت منذ عقود خيارا استراتيجيا لبلادنا نظرا لما يتيحها هذا النظام
من تقاسم الأدوار بين المركز والمجالس المحلية، فإننا إذ نسجل أن بلادنا
عاقدة العزم على المضي في تطويره وعصرنته عبر إصلاحات مستمرة
همت عدة جوانب، فإننا نطمح إلى المزيد من الجهود حتى تتمتع بلادنا
بنظام لا مركزي قادر على تحقيق تنمية شاملة على الصعيد الجهوي
والمحلي، ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني ككل، إلا أن التحديات
التي تواجه هذا المجال أكبر بكثير مما تم تحقيقه، الشيء الذي يستدعي
تكاتف جميع الجهود من أجل إنجاح ودعم هذا المسلسل، لا من حيث
الوسائل القانونية والمؤسسية، ولا من حيث توسيع الصلاحيات
وتكثيف الوصاية، إضافة إلى تعزيز الوسائل المادية والبشرية التي لم
تصل بعد إلى مستوى التطلعات والرهانات، خصوصا وأن بلادنا
حظيت في الآونة الأخيرة من خلال اتفاقية مبرمة مع الاتحاد الأوروبي
لوضع متقدم يفرض تأهيل الترسنة القانونية المنظمة للجماعات المحلية،
باعتبارها النواة الصلبة لكل تنمية، إذ نلاحظ أن في مقابل الأهمية
المرتبطة بالجماعات المحلية وأدوارها في السياسات والبرامج فإن هذه
الأهمية لا تنعكس فيما يخص لها من موارد واستثمارات، حيث أنها لم
تتجاوز حصة الجماعات في الاستثمار الوطني نسبة 3% منذ سنة
1983، لهذا نتظر مجهودا أكبر حتى لا تستقيم هذه المعادلة.

وبمناسبة مناقشتنا للقانون المالي الحالي، لا بد من التذكير على أننا
نوهنا في إبانه بالإصلاحات التي طرأت على كل من قانون الجبايات
المحلية والتنظيم المالي للجماعات المحلية ومجموعاتها والميثاق الجماعي
بالرغم من كون الإصلاحات التي همت هذا الأخير كانت إلى حد ما

وفي هذا الإطار نقترح العمل بمنهجية منح الأراضي للمواطنين
قصد بناء مساكنهم بمعايير تراعي المعمار المغربي وطبيعة السكن
العائلي، تفاديا لحصر الأسر في علب من الإسمنت المسلح.
أما بخصوص العالم القروي، والذي يوجد في قلب انشغالاتنا، فقد
خصص له المشروع حسب تصريجات الحكومة ما يقدر بـ 20 مليار
درهم، فإنه لازال يعيش تحت وطأة الفقر والتهميش على جميع
المستويات، الأمر الذي يدعو الحكومة إلى ضرورة مراجعة سياستها
اتجاه المناطق القروية والمناطق المهمشة بإشراك الجماعات المحلية والجلبية
عبر برامج تنموية أو برنامج تنموي مندمج لا يجتزل التنمية القروية
فقط في التنمية الفلاحية، مستحضرين مآل الاعتمادات التي رصدت
لصندوق التنمية القروية والبرامج المنوطة به.

أما بخصوص قطاع المؤسسات وتعزيز دورها، فإننا نسجل بكل
ارتياح المبادرة الملكية السامية لوضع مخطط وطني لإصلاح القضاء،
الذي لازالت تنتظره رهانات كبرى من أجل استقلاليتها وتعزيز دوره
التنموي والنهوض بواجبه الثمين، منتظرين من الحكومة عرض
مشروع مخطط الإصلاح المنتظر والمنشود للتداول فيه وإغناؤه، كما لا
يفوتنا هنا أن ندعو إلى ضرورة مواصلة إصلاح الإدارة بمنظور يجعلها
تؤدي الخدمة العمومية بطريقة أفضل، وتكون آلية لتشجيع الاستثمار
وتسريع وثيرته بدل الاكتفاء فقط بالتحكم في نمط عيشها.

وفي شأن خلق الصناديق والوكالات في مختلف القطاعات،
فبالرغم من نجاعتها في بعض المجالات إلا أنها قد تعتبر نوعا من الهروب
من مراقبة البرلمان، الأمر الذي أضحى معه ضروريا التأكيد مرة أخرى
على إصلاح القانون التنظيمي للمالية، كما وعد بذلك التصريح
الحكومي، خاصة وأن المؤسسة التشريعية تفتقر إلى إمكانيات فعلية
لمراقبة المؤسسات العمومية والصناديق التي أصبحت مواردها تفوق
بعض الميزانيات القطاعية.

السيد الرئيس المحترم،
إننا باستعراض مؤشرات وتوقعات المشروع، والذي أعلن في
ديباخته على استناده إلى مقارنة تعددية للمجتمع بهوية ثقافية متنوعة
فإن مضامينه لا تعكس بعد هذا البعد الهوياتي التعددي، حيث جاء
المشروع مثل سابقه حاليا من أي أرقام مؤثرة في مجال السياسة
الثقافية، خاصة في مجال إنصاف الأمازيغية كمكون من مكونات
هويتنا الوطنية المتميزة بالوحدة في التنوع، هذا المكون الذي أسس

جزئية، ولم ترق إلى مستوى ما كان منتظرا منها، آملين أن يحال علينا هذا الميثاق في المستقبل القريب من جديد بغية إغناء مضامينه ليساير المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على جميع المستويات الداخلية والخارجية.

لقد أشرت السيد الوزير في بعض التقارير المصاحبة لمشروع قانون المالية الحالي، التقرير الاقتصادي والمالي إلى أن تحسين معدل التنمية في بلادنا يبقى رهينا بتعزيز وتفعيل دور الجهات، إلا أن ما يلفت الانتباه هو أن الجهة التي تشكل أساس اللامركزية تعرف صعوبات كثيرة في ممارسة اختصاصاتها، ولو تحقق بعض الأمل التي كانت ولا تزال معقودة عليها، ولهذا فإننا نتساءل عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء عدم تفعيل دور هذه الآلية، التي اعتبرها صاحب الجلالة نصره الله في إحدى خطبه (خيارا استراتيجيا وليس مجرد بناء إداري، وننظر إليها على أنها صرح ديمقراطي أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية) انتهى كلام صاحب الجلالة.

كما نتساءل أيضا حول التباطؤ في منح الجهة الوسائل المادية والبشرية الكافية لتجسيد مهامها على أرض الواقع، كما لا يفوتنا التساؤل حول مدى تحقيق المراكز الجهوية للاستثمار لأهدافها المسطرة لها، وهل هناك تقييم لعمل هذه المراكز؟ وبطبيعة الحال فإن نجاح اللامركزية رهين بمواكبتها بسياسة اللاتركيز من خلال تقريب القرار لمستعمليه جهويا ومحليا، ونقل الاختصاصات في الجهات والمؤسسات المحلية مدعومة بنقل الموارد المادية والبشرية الضرورية. هذه، السيد الرئيس المحترم، مجموعة من الملاحظات والآراء، التي تؤسس بمقاربتنا لهذا المشروع الهام، والذي ننخرط في تفعيل مضامينه، متطلعين مستقبلا إلى مشروع قانون مالي يراعي مبدأ السنوية، ويعمق البناء الجهوي للميزانية العامة، وتساهم المؤسسة التشريعية في الوقت المناسب في تدارس مؤشرات وتوقعاته قبل صياغته النهائية، وذلك في إطار التوازن المنشود والتكامل المرغوب فيه بين الحكومة والبرلمان.

وفي ختام هذه المداخلة، نود في الفريق الحركي أن نتقدم إلى قواتنا المسلحة الملكية المرابطة في تخوم الصحراء المغربية، وفي مختلف مناطق المملكة، وللقوات المساعدة والدرك الملكي والأمن الوطني والوقاية المدنية والسلطات المحلية بتحيةة إجلال وإكبار لما يقومون به من مجهودات، ويقدمونه من تضحيات جسام في نكران للذات دفاعا عن وحدتنا الترابية وصيانتها، وحفاظا على أمن الوطن والمواطنين، كما

تترحم بهذه المناسبة على الشهداء الأبرار الذين استرخصوا أرواحهم دفاعا على حوزة الوطن.

وقفنا الله جميعا لما فيه خير الوطن والمواطنين تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

40 دقيقة بالكمال والتمام، الكلمة الآن للسيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، 40 دقيقة كذلك.

المستشار السيد الحو المربوح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2010، هذا المشروع الذي نحن بصدهه يأتي في سياق العشرية التي طبعها حكم جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده ووفقه لما يريده لهذه البلاد السعيدة، حيث تتسارع الأوراش والمنجزات في جميع الميادين، مما يلزمنا جميعا حكومة وبرلمانا مساندة وثيرة هذه الإنجازات، مواكبة للثورة التي يريدها صاحب الجلالة نصره الله لتنمية البلاد، لتثبت المواطنة وتكريس الحقوق، وهي محطة هامة في مسيرة البلاد نحو التجديد والتقدم والحدثة، إذ سمحت هذه العشرية بإعداد وبلورة الطموحات والآفاق، ومكنت من توفير الوسائل الكفيلة بتحقيق إنجازات هامة ورائدة، أكدت صواب الاختيارات، وأبانت عن قدرة حقيقية لتحقيق الأهداف المتوخاة. وتأتي قضية وحدتنا الترابية في الصدارة بالنظر لما حققته بلادنا من دعم جل دول العالم ومختلف مراكز القرارات الدولية بمبادرة الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية، التي وصفت هذا المشروع بالواقعي وذي المصداقية.

ولا تفوتنا هذه المناسبة دون تجديد اعتراضنا نحن في التجمع الوطني للأحرار وتثميننا لمضامين الخطاب الملكي السامي الدال والقوي والتاريخي. بمناسبة الذكرى 34 للمسيرة الخضراء المظفرة، والذي أكد من خلاله حفظه الله تلازم وترابط العلاقة العضوية بين الدفاع عن الوحدة الوطنية وتدعيم الديمقراطية الجهوية.

اختياراتنا السياسية، اختياراتنا الاقتصادية، وأوراشنا الاجتماعية، فنحن نؤكد تشبثنا بالإصلاحات الهيكلية، ومنخرطون في تنفيذ الإستراتيجيات القطاعية، والاستمرار في مجهود الاستثمار والبرامج الاجتماعية، التي للإشارة تحظى ب 53% من الميزانية العامة. مشروع ميزانية 2010 يتسم كذلك بطابع اقتصادي، ومقاربة اقتصادية واجتماعية، لذا يمكن القول أننا فعلا أمام وزارة الاقتصاد والمالية بشقها المالي والاقتصادي، كما كنا نطالب بذلك دائما، حيث على سبيل المثال رصد هذا المشروع مجهودا استثماريا قياسيا دعما للاقتصاد، أي دعما للطلب الداخلي في مواجهة الأزمة العالمية. ورغم هذا كله، هناك المؤشرات العالمية، التي يجب على المغرب أن يتطرق لها بكل موضوعية، لأنه رغم ما يعرفه من تقدم بشهادة الجميع، ومن استثمارات خارجية يعرفها الجميع، ومن مجهودات في المجال الاجتماعي، وعلى رأسها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، رغم هذا كله تبقى المرتبة التي يصنف فيها المغرب عالميا غير مشرفة، وغير منصفة في نفس الوقت، ونسأله أين يكمن الخلل؟ السيد الرئيس،

المغرب يتقدم، لكن في نظرنا يمكن أن يتقدم أحسن وأكثر إذا ما عاجلنا المعوقات التي لا تزال تقف حجر عثرة أمام هذا التقدم، كالعراقيل الإدارية، والرشوة، والبيروقراطية، وإصلاح القضاء، وأيضا حين نعالج إشكالية التعليم والصحة ومعضلة الفقر. أما بالنسبة للفرضيات التي بني على أساسها مشروع قانون المالية ل 2010، فهي بدورها أصبحت متحكم فيها باستثناء سعر البترول. 1- نسبة النمو 3,5%، نعتبرها مهمة وطموحة وإرادية، ودليل آخر على صمود الاقتصاد الوطني، لأنها تأتي في إطار أزمة عالمية حادة، فبالإضافة إلى التطور الإيجابي والتصاعد للقطاعات غير الفلاحية، فإننا نتمنى موسما فلاحيا جيدا كما يتوقعه مشروع القانون المالية من أجل تحقيق نسبة النمو المتوقعة. 2- سعر البترول 75 دولار للبرميل، نعتبره مطابق تماما مع ما يتوقعه الخبراء الدوليون في هذا الميدان، إضافة إلى أن بعض الأعضاء الأساسيين داخل منظمة الأوبك يصرحون بكل صراحة بأن هذا المستوى من السعر منطقي ومعقول، ويتلاءم مع العرض والطلب المرتقبين.

كما نتمن الحسم المولوي في موضوع المواطنة، انطلاقا من كون الارتباط بالوطن يجب أن يكون كاملا وواضحا، لا ليس فيه، وأن المواطنة الحقيقية تقتضي أولا عدم المس بالوطن وعدم ازدواجية المواقف، واضعا قطيعة مع سلوكات الانفصاليين والمترفة والخونة. كما نشير إلى ما حققته القضية الأمازيغية من تطورات خلال هذه العشرية بفضل القرارات التاريخية والحاسمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، من خطاب أجدير التاريخي إلى تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وكذلك القناة الأمازيغية، التي نرتقب انطلاقها في الأسابيع المقبلة، وهكذا تصالح المغرب مع نفسه بتصالحه مع أمازيغيته، وهنا لا بد للحكومة أن تستمر في هذا النهج في إطار بناء المشروع المجتمعي الحدائي والمتعدد.

لقد استطاعت الحكومة أن تجتاز مراحل تطبيق قانون المالية لسنة 2009 في أوج الأزمة الاقتصادية العالمية، اعتمادا على عناصر التطمين والثقة ومهدوء وعدم الاضطراب وإجراءات مهمة مثل إحداث لجنة اليقظة لمواكبة القطاعات التي توجد في الواجهة كقطاع النسيج والسياحة وصناعة السيارات وتحويل مغاربة العالم. أما بالنسبة لمشروع قانون مالية 2010 فالأزمة الاقتصادية بدأت تظهر بوادر نهايتها أو على الأقل نهاية تدهور الاقتصاد العالمي، فبعد أن عاشت كل الدول والمجموعات الاقتصادية شركاء المغرب ركودا اقتصاديا بل تراجعاً أو نحو سلبيا في اقتصادياتها، أخذت المؤشرات تتحسن، لكن دون أن يستقر هذا التحسن، لذلك نعتبر أن سنة 2010 ستكون سنة انتقالية، ونتمنى ألا تتجاوز الأزمة هذه السنة لأن قدرة الاقتصاد الوطني محدودة، وبالخصوص فيما يتعلق بميزان الأداءات.

نسجل أيضا أن المغرب، وحتى في أوجه أزمة صندوق المقاصة الناتج عن الارتفاع الصاروخي لأسعار البترول، لم يلجأ إلى قانون مالي تعديلي كما لجأت إليه بعض الدول، فالإصلاحات الكبيرة التي قام بها المغرب خلال العشرية الأخيرة جعلته ينتقل من فترة تدبير الإكراهات إلى سياسة إرادية هادفة واضحة، وبمؤشرات ماكرواقتصادية متحكم فيها بصفة مستدامة، فلماذا يصمد المغرب؟ في الوقت الذي زعزت الأزمة الدول ذات الاقتصاديات القوية، وحتى بعض الدول الغنية ببترونها وغازها، يصمد المغرب بفعل قوة وصواب اختياراتنا، وعلى رأسها ملكيتنا الدستورية، اختياراتنا الدينية،

3- التضخم: في إطار الأزمة، وبعد أن عاشت الدول الشريكة للمغرب -مثل فرنسا- فترة من التضخم السليبي (déflation)، ودول أخرى عرفت تضخما يقارب الصفر، فإن 2% المعتمد في مشروع قانون المالية ل 2010 يعتبر في نظرنا حدا أقصى، إذا ما تحكمت الحكومة في العوامل المالية المؤثرة على هذا المؤشر، ومن بينها تمويل عجز الميزانية بالاقتراض الخارجي لعدم مضايقة التمويل الداخلي، تفاديا لارتفاع أسعار الفائدة، خصوصا وأن معادلة الادخار والاستثمار غير متوازنة، وهذا يجعلنا على الأبنك التي يجب أن تقوم بدورها في تعبئة الادخار.

4- عجز الميزانية: نسجل مرة أخرى تحرير الميزانية من موارد الخوصصة، ونعتبر أن رفع العجز إلى 4% إيجابي وضروري، خاصة وأنه موجه إلى الاستثمار، الذي اعتمدته الحكومة كعامل من العوامل الأساسية لمواجهة الأزمة بدعم الطلب الداخلي، وللإشارة فإن مستوى المديونية بعد التراجع الإيجابي والمهم الذي عرفته خلال السنوات الأخيرة، يسمح باعتماد هذا العجز مادامت الحكومة قادرة على تدير تمويله.

5- الاستثمار العمومي: نسجل أن الغلاف المالي المرصود سيرف رقما قياسي يبلغ 163 مليار درهم أي بزيادة 20% مقارنة مع سنة 2009، ونعتبر أن هذا الجهد الاستثماري الضخم سوف يدعم البنيات التحتية والأوراش الكبرى، مؤكداً في نفس الوقت على أن 20 مليار درهم المخصصة للعالم القروي غير كافية، ولا تستجيب لحجم الخصاص، ولا تتلاءم مع الخطاب الرسمي للحكومة المتعلق بتنمية هذا العالم القروي.

إن التوزيع الجهوي لهذا الجهد الاستثماري غير منصف، وبعيد على ما نصبو إليه من تنمية متوازنة لبلادنا، ولا يندرج في سياق الجهوية المتقدمة التي نسعى إليها جميعا، والتنمية الجهوية المنشودة. نحن مع الأوراش الكبرى والمهيكلية، ومع أوراش القرن لصاحب الجلالة نصره الله أينما وجدت، لأنها تندرج في إستراتيجية شاملة، تبني مغرب الغد على المدى القريب والبعيد.

ولكن وفي هذا الإطار، وبعد سنوات من الإلحاح، كم كان أملنا كبيرا على مشروع القانون المالي لهذه السنة في توزيع الجهد الاستثماري للدولة بشكل عادل على المستوى المحلي، يراعي مستوى نمو كل الجهات، ويراعي احتياجاتها، آخذا بعين الاعتبار عدد سكانها،

ومساحاتها، والفوارق الصارخة بين الجهات والأقاليم، لكن كم كانت خيبة أملنا كبيرة عندما اطلعنا على أن جهات مثل مكناس-تافيلالت، فاس-بولمان، تادلة-أزيلال، تازة-الحسيمة-تاونات، على سبيل المثال لا للحصر، لم يخصص لها الحيز الكافي واللازم من ميزانية الاستثمار.

وبالأرقام، وعلى سبيل المثال: جهة مكناس-تافيلالت مثلا لم يخصص لها سوى 3% من ميزانية الاستثمار وعلى امتداد عدة سنوات، وهذه الجهة للتذكير تمثل 12% من مساحة المغرب، وتمتد من حدود الأقاليم الشمالية إلى الحدود الجنوبية الشرقية للبلاد، وتناهر ساكنتها 10% من ساكنة المغرب، وبها -وهذا هو الأهم- 25% من الجماعات المصنفة فقيرة في بلادنا، ففي الوقت الذي يستحوذ المحور المعلوم على ثلثي ميزانية الاستثمار، نجد المغرب الآخر يتقاسم الثلث الباقي وللسنوات متتالية.

وهنا فلولا الالتفاتات المولوية السامية، وإطلاع جلالة الملك الشخصي على وضعية المناطق النائية عبر زيارته الميدانية، والتي تتوج دائما بمشاريع مهمة، تهدف إلى المساهمة في تقليص الفوارق، وآخر مثال على ذلك الزيارات الميمونة الأخيرة لتافيلالت، زاكورة، ورزازات، ميدلت، وبوعرفة، فلولا هاته الالتفاتات لبقيت هاته المناطق على حالها، ولولا هاته الالتفاتات ل بقي أنفكو و عدة أنفكوات أخرى على حالهما.

هذا كله، ومغربنا العزيز واحد، ونريده أن يتقدم بثيرة واحدة، فميتي سيتم إذن التوزيع المحلي للاستثمار بصفة مندمجة ومتوازنة، انطلاقا من حاجيات كل إقليم وكل جهة؟

السيد الرئيس،

فيما يخص التجارة الخارجية، فإن الأرقام تدل على تدهور مقلق ومخيف لما وصل إليه العجز التجاري، وقد سبق لنا أن أثرنا الانتباه إلى هذا الموضوع منذ سنوات وكل سنة على التوالي، لكن للأسف، لم تع الحكومة بمخاطورته إلا حين امتد التدهور إلى ميزان الأداءات، وهنا نؤكد أن العجز يعود إلى عوامل عدة مرتبطة أساسا بضعف وثيرة تأهيل المقاولات والاقتصاد الوطني، وخصوصا المقاولات الصغيرة والمتوسطة، التي لا زالت لم تلق العناية اللازمة رغم الجهود المبذولة.

وفي هذا الإطار أكدنا دائما ولا زلنا نؤكد على ضرورة دعم الصادرات الوطنية وتنويعها ونهج سياسة هجومية من أجل فتح أسواق

جديدة ودعم الجبهة الاقتصادية والتجارية الداخلية في منافسة الواردات التي اكتسحت بلادنا.

من جهة أخرى، نسجل أن السياسة الصناعية أصبحت تتضح أكثر فأكثر، لكن يجب القيام باللازم لبلوغ الأهداف المتوخاة، فجل القطاعات الصناعية أصبحت لها إستراتيجية واضحة على المدى البعيد والمتوسط، وهذا نعتبره مكسبا مهما، لكن نلاحظ مع كل الأسف إهمال تام للحكومة لقطاع المعادن باستثناء الفوسفات، فقطع الفوسفات يعتبر رافعة أساسية للصادرات، عرف في السنوات الأخيرة تطورات مهمة، وكذلك تقلبات كبيرة في الأثمنة، فهو بدوره أصبحت له إستراتيجية تبدو واضحة، لكن في نفس الوقت يجب الاستمرار في الدينامية التي يعرفها هذا القطاع في إطار التنافسية الدولية.

أما بالنسبة لباقي المعادن الأخرى نسجل بكل أسف أنه مغيب تماما من اهتمام الحكومة، بل عرف في السنوات الأخيرة إجراءات سلبية، انعكست على أداء هذا القطاع، الذي تكتسب فيه بلادنا خبرة عالية، ساهم ويساهم في إشعاع المغرب، كما أنه مصدر بامتياز، وله دور اجتماعي جهوي ومحلي، وكان أول من تصادم وتضرر من الأزمة الاقتصادية العالمية لكونه من القطاعات المعولة أصلا، وهنا نستغرب لماذا لم يدرج ضمن اهتمامات لجنة اليقظة؟

أما بالنسبة لقطاع الطاقة، نسجل بارتياح ما أنجز في مجال الكهرباء القروية، وهو إنجاز هام له وقعه الاقتصادي والاجتماعي.

نسجل أيضا أنه أصبحت لنا إستراتيجية طاقية واضحة، ما فتننا نطالب بها، خصوصا بعد الدفعة القوية التي أعطاها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في مدينة وازازات بإعطائه الانطلاقة للمشروع الضخم المتعلق بالطاقة الشمسية، فلاستكمال منظومتنا الطاقية على المدى المتوسط والبعيد ندعو إلى ضرورة مباشرة ملف الطاقة النووية، الذي لا بد أن يدبر منذ الآن في الزمان والمكان لكي يكون في الموعد، كما ندعو إلى تسريع وثيرة ملف الصخور النفطية بتكثيف التعاون مع الدول التي سبقتنا في هذا الميدان، ومن أجل مساهمة هذا النوع من الطاقة في هذه المنظومة الطاقية، خاصة وأن بلادنا تزخر باحتياطات ضخمة من هذه الصخور النفطية.

وفيما يخص الطاقات المتجددة، وعلى رأسها الطاقة الشمسية، نؤكد طلبنا للحكومة بالتشجيع الفعلي والحفز للاستعمال الفردي للطاقة الشمسية في جميع المجالات كقطاع البناء على سبيل المثال.

إنها مناسبة أيضا لكي ندعو من خلالها الجميع إلى الانخراط الفعلي والجاد في برنامج النجاعة الطاقية، الذي نعتبره ورشا مهما، يتوخى التقليل من استهلاك الطاقة و فاتورتها.

إن قطاع الماء عرف كذلك إنجازات مهمة، خصوصا فيما يخص تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، هذا القطاع أصبح بدوره له إستراتيجية واضحة لتدبير إشكالية الماء بجميع جوانبها على المدى المتوسط والطويل.

إن سياسة السدود مستمرة كما رسم معالمها جلالته المغفور له الحسن الثاني قدس الله روحه، وسار على منواله وارث سره جلالته الملك محمد السادس حفظه الله، بوثيرة مهمة كما يسجلها مشروع قانون مالية 2010، وهنا لا بد لنا أن نحبي برنامج النجاعة المائية، الذي ستعتمده الحكومة، والذي سيمكن من اقتصاد مهم في الماء للمساهمة في سد العجز المرتقب، الذي يهدد هذه المادة الحيوية. وفي مجال البيئة، نثمن غاليا المبادرات الملكية التي جعلت المغرب ينخرط بقوة في هذا المجال، ومنتظر انطلاق تهيء الميثاق الوطني للبيئة، الذي نطالب من هذا المنبر انخراط الجميع فيه بكل مسؤولية وشجاعة وموضوعية.

أما قطاع التجهيز والنقل فإنه يعتبر من القطاعات الأساسية لبلادنا، لما له من مسؤولية منوطة به لتجهيز البلاد، وما للنقل من أهمية اقتصادية واجتماعية في عصرنا الحاضر.

إن البرنامج الوطني للطرق القروية قد سجل إنجازات مهمة، لكن نطالب بتسريع أكثر لوثيرته من أجل تمكين العالم القروي من استندراك تأخره، ومواكبة التطور والنمو الذي تعرفه البلاد لكي لا يبقى لعبارة فك العزلة مكانا في قاموسنا.

أما فيما يخص النقل السككي فبعد تميمنا للبرنامج الطموح للمكتب الوطني للسكك الحديدية، واعتزازنا بالشروع المرتقب في إنجاز خط القطار السريع (TGV)، نطالب الحكومة بمخطط شامل لتجهيز البلاد بالسكك الحديدية، وخصوصا في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية، وكذلك الوسطى.

إن تحديات المغرب الاقتصادية رهينة بفلاحة عصرية ومنتجة ومزدهرة، وهو الأمر الذي استبقه الملك الراحل الحسن الثاني طيب الله ثراه حين كان شديد الحرص على الفلاحة والطاقة والماء، ولعل الإغفاء الضريبي للفلاحة كان دعوة لتأهيل القطاع ودعمه من أجل

7- مستقبل العاملين المتخصصين بالشبكات المنجرفة بعد بداية المنع في يناير 2012، فلا بد من التفكير في بديل لضمان موارد رزقهم وحمايتهم من التشرذم؛

8- لقد عهد إلى المكتب الوطني للصيد عملية تسيير الموانئ في إطار الإستراتيجية الجديدة، والذي يجب تزويده بالموارد المالية والموارد البشرية اللازمة؛

9- يجب توضيح طريقة تدبير الأوراش البحرية من طرف المكتب الوطني للصيد في نطاق (global operator)، علما أن من أهم الخدمات التي ينتظرها المهنيون هي إصلاح وصيانة البواخر؛

10- يجب عقلنة صيد الأخطبوط بجميع أصنافه بشكل يسمح بتجديد الموارد السمكية على أساس إيجاد بديل للأساطيل التي ستغادر المصايد المعنية.

السيد الرئيس،

لا يفوتنا هنا أن ننوه بالمجهودات الحكومية الحثيثة المبذولة في قطاع الصناعة التقليدية، حيث نسجل بارتياح المراحل التي قطعتها رؤية 2015 من خلال ما تحقق في مختلف أوراش هذه الرؤية من تقدم في الإنجاز، هذا ونشجع جميع المبادرات الحكومية التي جاءت من خلال مشروع القانون المالي لهذه السنة، حيث ننوه بما تم وسيتم إنجازه في مجال دعم البنيات التحتية للتسويق والإنتاج، وكذلك نسجل بارتياح المسار الذي تتخذه هذه الرؤية لدعم البعد الجهوي من خلال المخططات الجهوية لتنمية الصناعة التقليدية، والتي جعلت من أقاليمنا الجنوبية إحدى أول مراحلها.

وفيما يتعلق بقطاع السياحة، لا تفوتنا الفرصة دون أن ننوه بمجهودات الوزارة، وبالدعم الاستثنائي للحكومة للحد من الأزمة التي عرفها القطاع، الذي تأثر بمشاكل الأسواق السياحية العالمية، وفي نفس الوقت تمهيب بالتحسيس والرفع من وثيرة التنسيق بين وزارة السياحة والمكتب الوطني للسياحة ووزارة التجهيز والنقل لرسم إستراتيجية فعالة وسريعة للتصدي لتداعيات الأزمة العالمية.

وفيما يرجع لجانب النقل الجوي المباشر بين جل المدن الأوروبية والعالمية والوجهات السياحية المغربية وكذلك النقل الجوي الداخلي لإعطاء دفعة قوية لسياحتنا الداخلية، فإننا نطالب الحكومة بإبرام اتفاق إطار مع الشركة الوطنية للخطوط الملكية المغربية، تتضمن برنامجا زمنيا محكما ومحددا للرحلات الجوية المباشرة، ضمن خطة

إعطاء مناعة للاقتصاد الوطني، واليوم يمكن لنا أن نطمئن لانخراط المغرب في الاقتصاد الحديث عبر دعمه لاستراتيجية مخطط المغرب الأخضر، التي جعلت المغرب ينخرط في دينامية عصرية جديدة وعلمية، تجعل من الفلاحة محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وإننا نسجل اليوم في فريق التجمع الوطني للأحرار أن للحكومة منظور وتصور جديد للفلاحة بنهج علمي، يعتمد إستراتيجية اقتصادية حديثة، تخرج بنا من المنظور القديم للفلاحة المرتكزة على أساس الزراعة والماشية أي الفلاحة الذاتية إلى اعتماد فلاحة عصرية تكون قاطرة اقتصادية.

وفيما يتعلق بالصيد البحري، فإننا نثمن مجهودات الحكومة الهادفة إلى تطوير وتجديد منهجية القطاع، ونعتبر أن الإستراتيجية الجديدة المسماة (halieutis) منهجية علمية ومحكمة، تؤسس لانخراط المغرب في العصرية والتحديث.

وفي انتظار استكمال التطبيق الشامل للإستراتيجية، فإننا نتقدم بالاقترحات الآتية:

1- التركيز على المراقبة الصارمة لجميع أنواع الخروقات التي تعرفها عملية استغلال المنتج، وطيلة جميع المراحل، من مرحلة الصيد ثم البيع إلى مرحلة التصنيع ومرحلة التصدير، خاصة أن الاتحاد الأوروبي يفرض تتبع مسار الصيد لتمكين المنتج المغربي من ولوج أسواقها؛

2- وضع تصاميم التهيئة لجميع المصايد، والتعجيل بإخراجها، ومنها على الخصوص صيد السمك السطحي، وكذا المصايد التي تعرضت للاستنزاف، خاصة صنف القشريات؛

3- إعطاء الأولوية للمهنيين المغاربة في المصايد التي لازالت قابلة للاستغلال؛

4- تأهيل التجهيزات الأساسية، وعلى الخصوص الموانئ الجنوبية، ونخص بالذكر ميناء الداخلة لجعل واجهته تطل على المحيط الأطلسي، حفاظا وحماية 5- في انتظار إخراج قانون بيع السمك بالجملة، فإننا ندعو إلى تنظيم عملية البيع للحد من تدخل الوسطاء، ولحماية المنتج والمستهلك معا؛

6- إيجاد حل عاجل للعاملين بالصيد التقليدي للاستفادة من التغطية الصحية والتأمين والضمان الاجتماعي؛

وإستراتيجية واضحة وبأهداف محددة، وفي نفس الإطار، ندعو في فريق التجمع الوطني للأحرار وزارة السياحة لجعل سنة 2010 سنة الجودة وتحسين الخدمات في القطاع السياحي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

بالنسبة لقطاع السكن، فإن السكن الاجتماعي كان دائما ضمن

اهتمامات فريق التجمع الوطني للأحرار عبر العديد من الأسئلة

الشفوية والكتابية، التي طرحناها على الحكومة في الموضوع، ومختلف

اقتراحاتنا في العديد من المناسبات، نسجل اليوم بارتياح تجاوب

الحكومة مع بعض هذه المطالب، المتمثلة في مقتضيات إعفاء المنعشين

العقاريين عند إنجاز المساكن الاجتماعية، والتقليص من عدد الوحدات

السكنية الضرورية للاستفادة من 1500 وحدة إلى 500، وهو ما

من شأنه أن يشجع انخراط المقاول المتوسطة في هذا البرنامج، دون أن

ننسى الدعم الذي يمكن أن يصل إلى 40 ألف درهم بالنسبة لكل من

اقتنى مسكنا شخصيا في إطار هذا البرنامج، وهذا الدعم المباشر يضيفي على هذا المشروع طابعا اجتماعيا حقيقيا.

وفي الختام، فإننا في التجمع الوطني للأحرار بحكم انضباطنا

وسلوكونا السياسي، المبني على الالتزام والمسؤولية، وعلى قناعتنا

ومبادئنا واختياراتنا السياسية، فإننا نؤكد على أنه مهما يكن، ومهما

يقع، ورغم ما وقع، نظل مساندين لحكومتنا وبقوة، ونصوت

بالإيجاب على مشروع قانون المالية لسنة 2010.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا، أقترح عليكم أن نتوقف إلى حدود الساعة الثالثة والنصف،

ونستأنف بتدخل السيدة المحترمة رئيسة الفريق الاشتراكي، إذا وافقتم

فإلى الثالثة، هناك أصابع ترتفع أمامي توحى بالثالثة، الثالثة ما كاين

مشكل؟ الثالثة، شكرا.

رفعت الجلسة.